

# الماس المراقب الاقتصادي

عدد رقم 2 - 1997



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) مؤسسة وطنية مستقلة غير ربحية تقوم باعداد ابحاث تطبيقية في القضايا الاقتصادية وابعادها الاجتماعية وتحليل السياسات التنموية الفلسطينية. تأسس المعهد عام 1994.

المراقب الاقتصادي يصدر عن وحدة مراقبة الاقتصاد في ماس، وقد تم انشاء هذه الوحدة بمنحة من مؤسسة فورد ومنحة مكملة من مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا).

المحرر: اسامة حامد

المحرر المشارك: عمر عبد الرازق

مشاركون آخرون في البحث (هذا العدد)

يوسف داود، زميل باحث

سامية البطمة، باحث مشارك

فوزي ارشيد، باحث مساعد

داوود فضول، باحث مساعد

الانتاج

التحرير اللغوي: مورين داود وسامي كيلاني

التنسيق الفني: ليلى عبد الله

حقوق الطبع

© 1997 معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص. ب. 19111، القدس و ص. ب. 303، رام الله

تلفون: +972-2-998-7053/4

فاكس: +972-2-998-7055

بريد الكتروني: MAS@planet.edu

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب او اختزان مادته بطريقة الاسترجاع او نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك الا بموافقة معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

للحصول على نسخ

الاتصال مع المدير المالي والاداري في المعهد على العنوان المبين اعلاه.

تم تمويل هذا العدد من المراقب الاقتصادي من قبل مؤسسة التنمية الدولية السويدية (سيدا)

ومركز البحوث للتنمية الدولية (كندا)

كانون أول، 1997

ماس - المراقب الاقتصادي  
عدد رقم 2 - 1997

المحتويات

1	ملخص
3	1 - البيئة الاقتصادية
3	1-1 مقدمة
3	2-1 العلاقات الاقتصادية الدولية
5	3-1 المعوقات السياسية الاسرائيلية
7	4-1 البيئة القانونية
9	2 - مستويات المعيشة
9	1-2 إنفاق الأسرة
10	2-2 تخفيف الفقر
9	3 - التطورات القطاعية
9	1-3 استعراض قطاعي: البنية التحتية
14	2-3 قطاع الانشاءات
15	3-3 قطاع السياحة
16	4 - الأسعار
18	5 - العمل
21	6 - المؤسسات المالية
21	1-6 البنوك التجارية
22	2-6 سوق الأوراق المالية
25	المراجع باللغة العربية
[25]	ملحق إحصائي

## الجداول

### الجداول المرفقة بالنص

- جدول 1-1: التكلفة المقدرة لإغلاقات الحدود وسياسات التصاريح (1993-1996) 6
- جدول 1-3: خدمات البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بالخدمات في بعض الدول 10
- جدول 1-6: العرض والطلب على الأسهم في الضفة الغربية وقطاع غزة 1993-1996 22

### جداول الملحق الاحصائي

- جدول A1: الاراضي المصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة [27]
- جدول A2: الاغلاقات [28]
- جدول A3: مساحة الابنية الجديدة المرخصة في الاراضي الفلسطينية [29]
- جدول A4: عدد السياح الوافدين الى بيت لحم [30]
- جدول A5: إحصائيات الفنادق في الاراضي الفلسطينية [31]
- جدول A6: الارقام القياسية للاسعار ومعدلات تغيرها الشهرية للفترة من كانون ثان 1996 - حزيران 1997 [32]
- جدول A7: أسعار الصرف والتغير في القيمة الشرائية للفترة من كانون اول 1996 - حزيران 1997 [33]
- جدول A8: مساهمة المجموعات السلعية الاساسية في التضخم في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة كانون ثان 1996 - حزيران 1997 [34]
- جدول A9: توزيع العمالة الفلسطينية بين اسرائيل والاقتصاد المحلي [35]
- جدول A10: توزيع العاملين الفلسطينيين على القطاعات الاقتصادية [36]
- جدول A11: توزيع الفلسطينيين العاملين في اسرائيل والمستوطنات حسب القطاع الاقتصادي [37]
- جدول A12: الاجور الاسمية والحقيقية [38]
- جدول A13: النساء في القوة العاملة الفلسطينية [39]
- جدول A14: الودائع المصرفية في البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة [40]
- جدول A15: الإقراض المصرفي للبنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة [42]
- جدول A16: سعر اغلاق اسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في 29 أيلول 1997 [43]

## الأشكال البيانية

الشكل 2-1: معدل إنفاق الأسرة الشهري حسب فئة الإنفاق – النصف الأول للعام 1997  
8

الشكل 2-2: استجابة برنامج مساعدة وزارة الشؤون الاجتماعية للإغلاقات في الضفة الغربية  
9

الشكل 2-3: استجابة برنامج الأئروا لمساعدة حالات العسر الشديد للإغلاقات في قطاع غزة  
9

الشكل 3-1: التوظيف في قطاع البناء في الضفة الغربية وقطاع غزة  
14

الشكل 3-2: مساحة الأبنية المرخصة في الضفة الغربية وقطاع غزة  
14

الشكل 4-1: معدل التضخم الشهري في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة  
16

الشكل 4-2: النسبة المئوية للتغير في القوة الشرائية للشيكل الإسرائيلي الجديد، والدينار الأردني،  
والدولار الأمريكي في الضفة الغربية وقطاع غزة

16

الشكل 5-1: مشاركة القوة العاملة النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة  
17

الشكل 5-2: التشغيل في القطاع العام في الضفة الغربية وقطاع غزة  
18

الشكل 5-3: الأجور الحقيقية والأجور الإسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة  
19

19

الشكل 6-1: حصة الودائع بالدينار الأردني والودائع بالدولار الأمريكي من مجموع الودائع  
في الضفة الغربية

20

الشكل 6-2: التغير الشهري في مجموع القروض والودائع في الضفة الغربية وقطاع غزة  
21

21

الشكل 6-3: حصة الجاري مدين من مجموع القروض في الضفة الغربية وقطاع غزة  
21

21

الشكل 6-4: حجم التداول اليومي في سوق فلسطين للأوراق المالية  
23

23



## ملخص

يقوم مراقب ماس الاقتصادي باعطاء تقرير عن آخر التطورات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة (الضفة والقطاع). اعطى العدد الاول من المراقب الاقتصادي تقييماً للوضع الراهن للاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، مغطيا الفترة حتى نهاية عام 1996. اما العدد الثاني فيركز على جميع المواضيع التي غطاها العدد الاول باستثناء الحسابات القومية، التي لم تغطي بسبب عدم توفر بيانات جديدة. لم يتمكن العدد الثاني من تغطية بعض المواضيع المهمة التي تقع ضمن مجاله، مثل المالية العامة وميزان المدفوعات، بسبب عدم توفر البيانات المعتمدة. الا ان مثل هذه المواضيع ستغطي بانتظام في الاعداد القادمة من المراقب الاقتصادي بمجرد توفر البيانات الاحصائية اللازمة.

فيما يلي ملخصاً لأهم نتائج هذا التقرير:

- انخفضت وتيرة الإغلاقات الإسرائيلية في النصف الأول للعام 1997، إلا أن هذا الانخفاض تبعه ارتفاع حاد في الربع الثالث من العام ذاته. وزيادة على ذلك فقد تم فرض إغلاقات داخلية خلال إغلاقات الحدود في الربع الثالث من هذا العام، مما نتج عنه آثار مدمرة على الاقتصاد في الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية).
- تم استحداث برنامج تأمين على الاستثمار بواسطة الوكالة الدولية (متعددة الأطراف) لضمان الاستثمار (MIGA)<sup>1</sup> في العام 1997. ولأن هذا البرنامج لا يشمل الإغلاقات فإن قدرته محدودة، أيضاً، في اجتذاب الاستثمارات الخاصة إلى الضفة والقطاع. وتم في العام 1997، كذلك، تطبيق اتفاق التجارة الحرة بين الضفة والقطاع والاتحاد الأوروبي. إلا أن عدم القدرة على الوصول المباشر إلى الأسواق الدولية يحد من قدرة اقتصاد الضفة والقطاع على الاستفادة من هذا الاتفاق، كما هو الحال مع اتفاق التجارة الحرة الذي تم عقده مع الولايات المتحدة في وقت سابق.
- وقد استمر في العام 1997 التوتر السياسي وعدم اليقين نتيجة الأعمال الإسرائيلية التي تتم من جانب واحد، مثل القرار ببناء مستوطنة إسرائيلية جديدة على جبل أبو غنيم جنوبي القدس، مما نتج عنه تدهور خطير في العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية. وقد كان لاستمرار التوتر السياسي وعدم اليقين أثره الكابح على النشاط الاقتصادي في الضفة والقطاع. ويبدو ذلك واضحاً في

<sup>1</sup> Multilateral Investment Guarantee Agency

انخفاض تسجيل الشركات، وعدد رخص البناء، وعدد السياح الذين يزورون كنيسة المهد في بيت لحم.

• استمرت في العام 1997 عملية تحديث النظام القانوني. غير أن هذه العملية لا زالت تسير بخطوات بطيئة، حيث أقر المجلس التشريعي قانوناً واحداً فقط يتعلق بالنشاط الاقتصادي في النصف الأول من العام 1997 (قانون سلطة النقد الفلسطينية) وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير لم يكن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قد وقع عليه بعد.

• ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الضفة والقطاع بنسبة 3.07% في النصف الأول من العام 1997، مقارنة بـ 2.38% في النصف الأول من العام 1996. واستعاد الدخل الحقيقي للفرد بعض الخسارة التي حصلت خلال النصف الأول من عام 1996 بسبب الاغلاقات المتكررة. وينعكس ذلك على الانفاق الحقيقي للفرد الذي ارتفع في النصف الأول من عام 1997 بـ 5.26% عما كان عليه في النصف الأول من عام 1996.

• وكان هناك نمو ملموس في الاستثمار في البنية التحتية، والتي تشكل عنصراً أساسياً في النمو الاقتصادي. غير أن الاستثمار في هذا القطاع لا يزال أقل بكثير من المستوى الذي وصلته دول ذات درجة مشابهة من التطور.

• واستمر سوق العمل حساساً بدرجة عالية للإغلاقات. فقد حصل بعض الانخفاض في البطالة، والارتفاع في الأجور في النصف الأول من العام 1997 مقارنة بالنصف الأول من العام 1996، وقد حدث ذلك بسبب الانخفاض في وتيرة الإغلاقات خلال هذه الفترة.

• وقد فتح في العام 1997 سوق للأوراق المالية في مدينة نابلس. ويتوقع أن يؤدي فتح السوق إلى زيادة فعالية سوق الأسهم في اجتذاب الاستثمار الخاص، خاصة في البنية التحتية. وقد استمر نمو حجم الودائع في النظام المصرفي في الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) خلال النصف الأول للعام 1997، ولكن بمعدل نمو أقل بكثير مما كان عليه في الفترة ذاتها من عامي 1995 و1996. وفي الوقت ذاته كانت هناك زيادة ملموسة في إقراض البنوك التجارية، غير أن نسبة القروض إلى الودائع لا زالت منخفضة نسبياً، ولا زال معظم الإقراض يتم على شكل جاري مدين.





## 1. البيئة الإقتصادية

### 1-1 مقدمة

ظلت البيئة السياسية متمسة بدرجة عالية من عدم اليقين خلال العام 1997. وقد ابتدأ هذا العام بتوقيع البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار في الخليل، مما نتج عنه بعض التحسن في المناخ السياسي، إلا أن هذا التحسن لم يستمر طويلاً بسبب الأعمال الإسرائيلية أحادية الجانب، والفشل في الالتزام بالمواعيد التي وضعها بروتوكول الخليل فيما يتعلق بالانسحاب من الضفة الغربية. وكان قرار البدء بأعمال بناء مستوطنات جديدة في جبل أبو غنيم جنوبي القدس عملاً خطيراً آخر من الأعمال أحادية الجانب، مما نتج عنه ارتفاع حاد في التوتر بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية. ومن الأعمال الأخرى مصادرة الأراضي، وهدم المنازل في القدس الشرقية ومنطقة (ج) في الضفة الغربية وسحب هويات القدس من فلسطيني القدس. واستمرت الحكومة الإسرائيلية في فرض الإغلاق على الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية)، وقد انخفضت وتيرة الإغلاق في النصف الأول من العام 1997، إلا أن هذا الانخفاض تبعه ارتفاع حاد في النصف الثاني من العام.

(MIGA) صندوق ائتمان لضمان الاستثمار وذلك لتوفير الضمانات للاستثمار الخارجي الخاص في الضفة والقطاع. وتم التوقيع كذلك بين السلطة الوطنية الفلسطينية والاتحاد الأوروبي على اتفاقية تجارة حرة. إلا أن الاغلاقات المتكررة وعدم القدرة على الوصول المباشر إلى الأسواق الدولية لا يزالان يمنعان المنتجين في الضفة والقطاع من الاستفادة الكاملة من اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي مثلها في ذلك مثل اتفاقية التجارة الحرة التي وقّعت مع الولايات المتحدة في العام 1996. ويتوقع أيضاً، أن تحدّ الإغلاقات وعدم اليقين السياسي من فعالية الضمانات التي تقدمها (MIGA) في اجتذاب استثمارات جديدة.

يؤدي عدم اليقين السياسي والإغلاقات والأعمال الإسرائيلية أحادية الجانب إلى تجميد النشاط الاقتصادي. وقد انعكس ذلك في انخفاض عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية من 215 شركة في النصف الأول من العام 1996 إلى 127 شركة في النصف الأول من العام 1997، ويظهر ذلك واضحاً كذلك في انخفاض عدد رخص البناء التي منحت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (انظر القسم 3-2).

### 2-1 العلاقات الإقتصادية الدولية

صندوق ائتمان لضمان الاستثمار

وفي الجانب الإيجابي أسست الوكالة الدولية (متعددة الأطراف) لضمان الاستثمار

أسست وكالة (MIGA) صندوق ائتمان لضمان الاستثمار (IGTF)<sup>2</sup> على شاكلة الصناديق التي أسستها في دول أخرى. وتشمل الأخطار التي يغطيها هذا الصندوق الخسائر الناتجة عن نزع الملكية أو التأميم، وعدم قابلية تحويل العملة، والقيود على تحويل العملة، والحروب والاضطرابات المدنية. أما المخاطر المتعلقة بالإغلاقات فهي غير مغطاة.

المستثمرون المأهلون هم مواطنو الدول الأعضاء في (MIGA) أو الشركات المؤسسة في هذه الدول بالإضافة إلى الفلسطينيين في الضفة والقطاع، على أن يتم جلب الاستثمار من خارج الضفة والقطاع. ويتم منح الاستثمار حتى 5 مليون دولار للمشروع، وتمتد التغطية حتى 15 عاماً. ويبلغ معدل القسط الأساسي بين 0.5% إلى 1.5% بشكل يتناسب مع درجة المخاطر في المشروع.

#### اتفاقية التجارة مع الاتحاد الأوروبي

وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقاً للتجارة الحرة مع الضفة والقطاع بشكل منفصل عن إسرائيل، وذلك على خلاف الولايات المتحدة التي وسعت اتفاق التجارة الموقع بينها وبين إسرائيل ليشمل الضفة والقطاع. وقد كان الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي جزءاً من المبادرة المتوسطة للاتحاد لخلق مثل هذا الاتفاق مع دول حوض المتوسط حتى العام

2010، وقد سبق للاتحاد أن وقع اتفاقات مماثلة مع كل من تونس والمغرب.

وقد وقع اتفاق الاتحاد الأوروبي مع الضفة والقطاع في شباط 1997 وسرى مفعوله في تموز 1997، ويتوقع أن تتم مراجعته في العام 1999. ويدعو الاتفاق إلى رفع جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون تنقل البضائع المصنعة فيما بين الاتحاد الأوروبي والضفة والقطاع. ويدعو كذلك إلى استثناء حصة محدودة من بعض المنتجات الزراعية الفلسطينية في الضفة والقطاع من التعرفة الجمركية في الاتحاد الأوروبي.

#### **1-3 المعوقات السياسية الإسرائيلية**

استمرت مصادرة الأراضي خلال العام 1997، ففي النصف الأول من هذا العام تمت مصادرة أكثر من 32 ألف دونم في الضفة والقطاع. وإضافة إلى المصادرة المباشرة للأراضي، يلجأ الإسرائيليون بشكل متزايد إلى اقتلاع الأشجار لتقليص استخدام الفلسطينيين لأراضيهم، خاصة في المنطقة (ج) في الضفة الغربية.

استمرت إسرائيل في سياسة إغلاق الحدود على الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) في العام 1997. ففي النصف الأول من هذا العام بلغ عدد أيام الإغلاق 34 يوماً

<sup>2</sup> Investment Guarantee Trust Fund

محنه يهودا في القدس واستمر ما بين عشرة أيام وثلاثين يوماً، تبعاً للمدينة. وتم فرض الإغلاق الداخلي الثاني في 4 أيلول، إثر التفجيرات في شارع بن يهودا في القدس، واستمر لعشرة أيام.

ويؤدي الإغلاق الداخلي إلى جمود شبه كامل للنشاط الاقتصادي بسبب التقطع في إمدادات المواد الأولية وعجز أعداد كبيرة من العمال عن الوصول إلى أماكن أعمالهم. ويؤدي إغلاق الحدود على المدى القصير إلى فقدان دخل عمال الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) العاملين في إسرائيل وإلى خسائر متعلقة بالتجارة الخارجية. وعلى المدى الطويل، فإنه يؤدي إلى تخفيض مستوى وفعالية الاستثمار، وإلى زيادة تكلفة الإنتاج، وإلى انخفاض قدرة المنشآت المحلية على التنافس في الأسواق الخارجية.

في الضفة الغربية و19 يوماً في قطاع غزة. وقد شكل ذلك انخفاضاً ملموساً عن عدد أيام الإغلاق في النصف الأول من العام 1996، حيث تم في حينه إغلاق كل من الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) لمدة 88 يوماً و94 يوماً على التوالي. غير أن وتيرة الإغلاقات ازدادت بشكل ملموس في الربع الثالث من العام 1997 حيث بلغ عدد أيام إغلاق كل من الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) 51 يوماً، وبالتالي يصل عدد أيام الإغلاق في الثلاثة أرباع الأولى من العام 1997 إلى 85 يوماً في الضفة الغربية و70 يوماً في قطاع غزة. وللفترة ذاتها من العام 1996 كانت الأرقام 101 يوماً للضفة الغربية و107 أيام لقطاع غزة.

إلى جانب إغلاقات الحدود، كانت هناك فترتان طويلتان من الإغلاقات الداخلية التي أوقفت حركة الناس والبضائع بين مناطق الضفة الغربية. وقد حصل الإغلاق الداخلي الأول في 30 تموز إثر حادث التفجير في

### الجدول 1-1: التكلفة المقدرة لإغلاقات الحدود وسياسات التصاريح، (1993-1996)

قطاع غزة				الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية)				
1996	1995	1994	1993	1996	1995	1994	1993	
1152.8	1189.7	1120.0	1168.3	2951.2	2926.9	3124.1	3226.6	الناتج القومي الإجمالي (مليون دولار حسب أسعار 1995)
138	102	76	26	132	84	58	17	عدد أيام الإغلاق
37.8	27.9	20.8	7.1	36.2	23	15.9	4.7	النسبة المئوية لأيام الإغلاق
الخسائر (مليون دولار حسب أسعار 1995)								
84.8	79.8	60.6	32.5	198.7	141.5	119.1	40.6	سياسة الإغلاق فقط *
456.1	412.9	351.8	146.4	500.9	434.1	337.8	137.4	سياستي الإغلاق والتصاريح

								**
الخسائر (نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي)								
7.6	6.7	5.4	2.8	7.2	4.8	3.8	1.3	سياسة الإغلاق فقط*
39.6	34.7	31.4	12.5	18.2	14.8	10.8	4.3	سياستي الإغلاق والتصاريح**

المصدر: World Bank & MAS (forthcoming).

\* تقاس تكلفة سياسة الإغلاق فقط نسبة للحجم المتناقص لتدفق العملة.

\*\* تقاس تكلفة سياستي الإغلاق والتصاريح نسبة لتدفق العملة والتجارة في العام 1992.

استخدم الرقم الحقيقي لعدد العاملين في السنة نفسها بدلاً من ذلك، فإن

الخسارة الناجمة عن سياسة الإغلاق فقط تصبح 758 مليون دولار كما يوردها التقرير.

#### 1-4 البيئة القانونية

##### تنظيم مهنة الصرافة

أقر مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية مرسوماً لتنظيم مهنة الصرافة. ويضع المرسوم قيوداً صارمة على الدخول إلى سوق الصرافة، والذي امتاز لفترة طويلة بحرية الدخول إليه. وبموجب هذا المرسوم، على الصراف أن يحصل على رخصة من سلطة النقد الفلسطينية وأن يتم تجديد هذه الرخصة سنوياً.

يبلغ رسم الترخيص الأول 5% من رأسمال الصراف. ويتراوح رسم التجديد السنوي بين 1000 و5000 دولار للمكتب الرئيسي وبين 1000 و1500 دولار لكل فرع إضافي. ويفرض المرسوم على الصراف رأسمالاً أدنى يتراوح بين 50000 و

ويقدم تقرير، تم إعداده حديثاً بشكل مشترك من قبل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والبنك الدولي، تقديراً للتكلفة الاقتصادية لإغلاقات الحدود خلال الفترة 1993-1996 (انظر الجدول 1-1). ومن أجل تقدير التكلفة الاقتصادية الناتجة عن خسارة ما يكسبه عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل، يفترض التقرير أن التعديلات في استهلاك هؤلاء العمال تعادل نصف خسارتهم في الدخل. ويفترض أن الخسارة الناتجة عن النقطع في التجارة الخارجية تعادل 10% من الصادرات و 5% من الواردات. وافترض أن معامل التكبير يساوي 3. وبناءً على هذه الافتراضات، يقدر التقرير التكلفة الاقتصادية للإغلاق وسياسة التصاريح على المدى القصير لفترة 1993-1996، وعند أخذ عدد عمال الضفة والقطاع في إسرائيل خلال العام 1992 كمقياس يقدر التقرير هذه التكلفة بـ 2777 مليون دولار، وهذا المبلغ يزيد على ضعف المساعدة التي قدمتها الدول المانحة خلال هذه الفترة. وإذا

750000 دولار تبعاً للأنشطة المرخصة. ويجب إيداع 15% إلى 25% من هذا المبلغ لدى سلطة النقد الفلسطينية. تمنح سلطة النقد الفلسطينية على هذه الإيداعات فائدة تقل بـ 2% عن السعر المتداول في السوق.

وبموجب مرسوم الصرافة، لا يسمح للصرافين بقبول الودائع، أو منح القروض، أو الحصول على اعتمادات من البنوك التجارية. إضافة إلى ذلك يخول المرسوم سلطة النقد أن تضع هامشاً لأسعار البيع والشراء للعملة المتداولة.

لا تتماشى الطبيعة التقييدية لمرسوم الصرافة مع التجارب الحديثة للدول النامية فيما يتعلق بالوساطة المالية، والتي تقرر بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات المالية غير الرسمية مثل الصرافين. واعتماداً على هذه التجارب فإنه لن يكون بمقدور المرسوم أن يضع حداً لأنشطة الصرافين غير المسموح بها. إلا أن المرسوم سيقصص المنافسة في سوق تبادل العملات، وقد يضطر بعض الصرافين إلى ممارسة المهنة بشكل غير قانوني مما سينتج عنه زيادة في الفوائد التي يتقاضونها على القروض.

#### قانون سلطة النقد الفلسطينية

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني قانون سلطة النقد الفلسطينية في قراءته الثانية،

وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير ما يزال هذا القانون ينتظر توقيع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية حتى يصبح ساري المفعول.

وينص قانون سلطة النقد الفلسطينية في المادة الخامسة على أن أهداف سلطة النقد هي "ضمان سلامة العمل المصرفي، والحفاظ على الاستقرار النقدي وتشجيع النمو الاقتصادي". ولتحقيق هذه الغايات خولت سلطة النقد صلاحية ترخيص البنوك، وشركات الأموال، والصرافين. وخولت كذلك صلاحية فرض الاحتياط الإجمالي على الودائع البنكية، بحيث لا تتجاوز نسبة الاحتياطي 35% ولا تقل عن 5%. وخولت كذلك فرض معدلات للسيولة على البنوك التجارية وتزويد البنوك بخدمات مقاصة الشيكات.

وتنص المادة (2) من القانون على أن سلطة النقد الفلسطينية مستقلة. إلا أن المادة 39 تتطلب من سلطة النقد أن تقدم لوزير المالية تقريراً فصلياً، وتقريراً مالياً سنوياً، بالإضافة إلى الميزانية العمومية وقائمة الدخل. إضافة إلى ذلك، تعطي المادة 37 مجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية دوراً في السياسات النقدية وسياسة الإقراض، حيث تنص هذه المادة على أن "يستأنس مجلس الوزراء برأي المحافظ عندما تبحث الأمور المتصلة بالسياسة النقدية والائتمانية".

ويعطي القانون سلطة النقد الفلسطينية،  
تمشياً مع صلاحيات السلطات النقدية في دول  
أخرى، صلاحية العمل كبنك للحكومة  
المركزية، وصلاحية قبول الودائع من السلطة  
الوطنية الفلسطينية، والمؤسسات العامة  
الأخرى. وعلى عكس الاتجاهات الحديثة في  
إدارة البنوك المركزية، يخول القانون سلطة  
النقد الفلسطينية أن تقدم قروضاً دون فوائد إلى  
خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية لتمويل  
العجز في الموازنة العامة. وتدل التجارب  
الحديثة في الدول النامية أن هذا ربما يقود إلى  
عدم انضباط في الميزانية، الأمر الذي يؤدي  
بدوره إلى معدلات تضخم عالية، خاصة بعد  
إصدار عملة فلسطينية في حال حدوث ذلك.

### تعليمات وأنظمة أخرى

فرضت وزارة المواصلات في  
حزيران 1997 حظراً على استيراد السيارات  
المستعملة من إسرائيل، وقد أدى ذلك إلى  
ارتفاع حاد في أسعار السيارات المستعملة في  
الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية).

بدأت مؤسسة المواصلات والمقاييس  
الفلسطينية بوضع مواصفات للسلع في سوق  
الضفة والقطاع وحتى حزيران 1997 أتمت  
المؤسسة مواصفات 60 سلعة. وبدأت المؤسسة  
كذلك بإصدار ختم الجودة للمنتجات المصنعة  
محلياً.

وشنت وزارة التموين حملة شديدة  
لتطبيق منع بيع المنتجات التي انتهت  
صلاحيتها، وذلك إثر حالات كثيرة من التسمم  
التي نتجت عن استهلاك مثل هذه المنتجات.  
وقد تضمنت الحملة زيارات مفاجئة إلى  
المخازن ومحلات البيع بالمفرق، ونتج عن  
هذه الزيارات مصادرة كميات هائلة من  
المنتجات المنتهية الصلاحية وفتح قضايا في  
المحاكم ضد المخالفين الخطيرين. وبدأت  
وزارة التموين كذلك بتطبيق نظام صدر في  
العام 1996

يتطلب تغليف المنتجات التي تباع في سوق  
الضفة والقطاع ببطاقات مكتوبة باللغة العربية  
تبين تاريخ انتهاء صلاحية هذه المنتجات  
ومحتوياتها ووزنها.

## **2 - مستويات المعيشة**

### **1-2 إنفاق الأسرة**

أظهرت بيانات مسح الإنفاق الذي  
أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية  
لنصف الأول من العام 1997 أن الإنفاق  
السنوي للفرد في الضفة والقطاع يبلغ 1467  
دولاراً، ويبلغ لكل من الضفة الغربية وقطاع  
غزة 1677 دولاراً و 1094 دولاراً على  
التوالي. ويبين الشكل (1-2) توزيع إنفاق  
الأسرة في الضفة والقطاع حسب فئة الإنفاق.

أسرة تعيش في قطاع غزة. وقد ساعدت الوزارة والأُنروا معاً ما مجموعه 45,993 أسرة<sup>3</sup> في الضفة والقطاع، ويشكل ذلك 12.7% من أسر الضفة والقطاع.

استعاد الدخل الحقيقي للفرد بعض الخسارة التي حصلت خلال النصف الأول من عام 1996 بسبب الاغلاقات المتكررة. وينعكس ذلك على الإنفاق الحقيقي للفرد الذي ارتفع في النصف الأول من عام 1997 بـ 5.26% عما كان عليه في النصف الأول من عام 1996. وقد كانت الزيادة في قطاع غزة (7.3%) أعلى منها في الضفة الغربية (3%). وقد حدثت أعلى زيادة في الإنفاق لدى الأسر التي يأتي دخلها الرئيسي من التحويلات الخارجية (12%)، ويعكس ذلك زيادة أعداد عمال الضفة والقطاع في إسرائيل خلال هذه الفترة، تلتها في ذلك الزيادة في إنفاق أصحاب الأعمال (8.9%) وأصحاب الأجور والرواتب (0.1%).

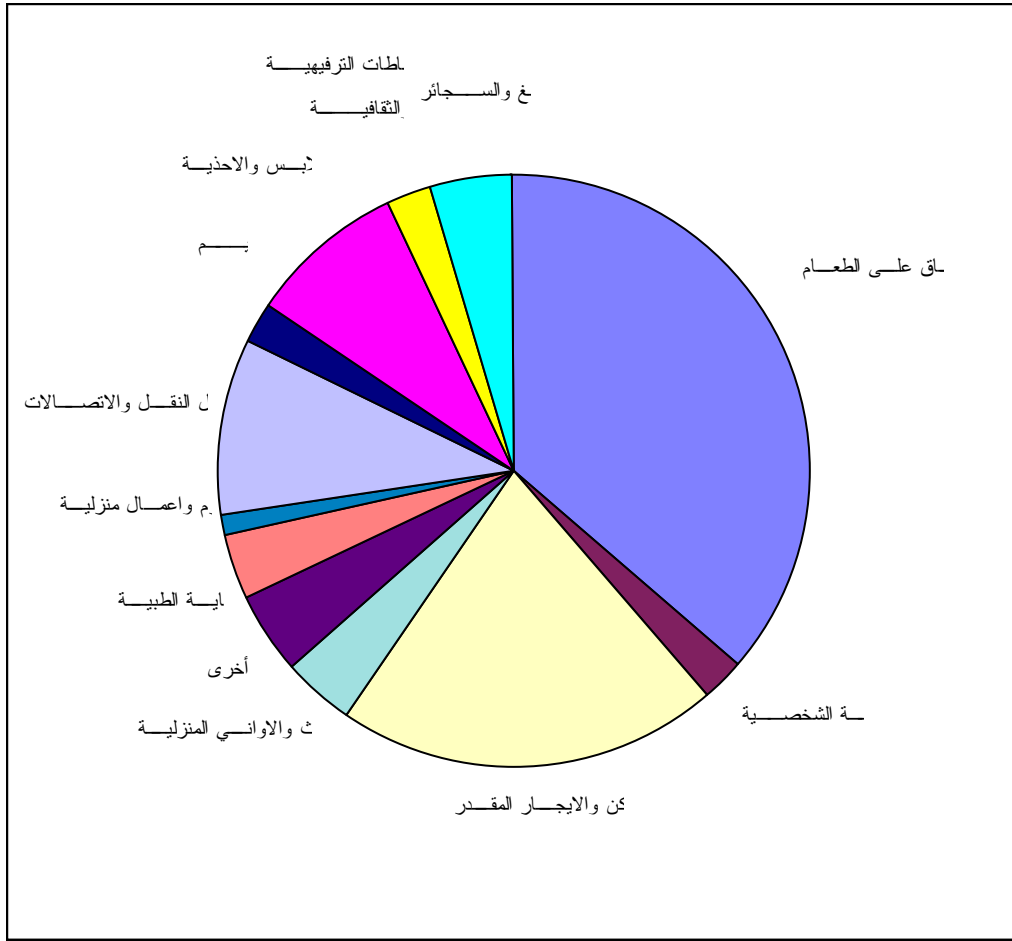
## 2-2 تخفيف الفقر

يدار البرنامج الرئيسي لتخفيف الفقر في الضفة والقطاع من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية (برنامج المساعدات) ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأُنروا) (برنامج حالات العسر الشديد). ومع نهاية حزيران 1997 استفادت 26142 أسرة من برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية، منها 13959 أسرة في قطاع غزة و 12183 أسرة في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية). وقدمت الأُنروا مساعداتها إلى 22272 أسرة في الضفة والقطاع، منها 8048 أسرة تعيش في الضفة الغربية و 14224

<sup>3</sup> هذا الرقم اقل من مجموع المستفيدين من الأونروا ووزارة الشؤون الاجتماعية معاً وذلك لوجود 5% تكرر في المستفيدين من البرنامجين.



## الشكل 2-1 : معدل إنفاق الأسرة الشهري حسب فئة الإنفاق – النصف الأول للعام 1997



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، (1997)، مسح الانفاق.

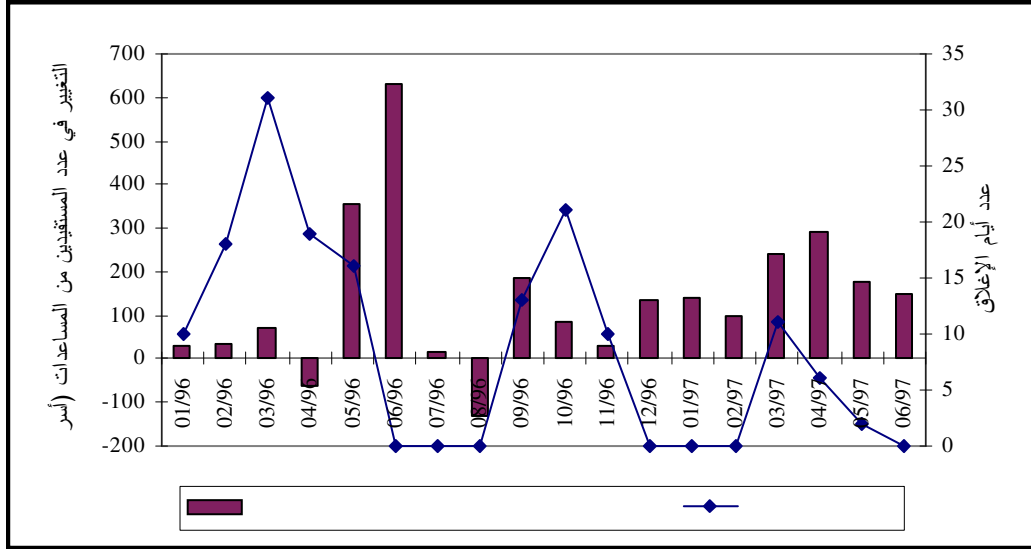
يظهر عدد أيام الإغلاق والتغير في عدد المستفيدين في الضفة الغربية.

ويوفر برنامج الأتروا المساعدة للأسر الالئة الفقيرة. وتشمل الفئات التي تلقت المساعدات من هذا البرنامج الأسر التي تتولى أمورها النساء، والأيتام، والمسنين، وأصحاب الإعاقات المؤقتة. وكانت معظم مساعدات الأتروا على شكل مخصصات غذائية. ولا يبدو أن برنامج الأتروا، مثله في ذلك مثل

وتشمل الفئات التي تمت مساعدتها المسنين، والأرامل، والأيتام، والمعاقين، والمرضى العقليين، والنساء المطلقات. وتتطلب الاستفاعة من هذا البرنامج بشكل أساسي عدم وجود رجل قادر على الكسب عمره 18-65 سنة. وتتتوع أشكال المساعدة المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تشمل المساعدة النقدية، والتأمين الصحي، وخدمات التعليم والتأهيل. ولا يبدو أن برنامج الوزارة يستجيب للتغيرات في الحاجة إلى المساعدة، ويتضح ذلك من الشكل (2-2) الذي

برنامج الوزارة، يستجيب للتغيرات في الحاجة  
للمساعدة (أنظر الشكل 2-3).

الشكل 2-2: استجابة برنامج مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية للإغلاقات في الضفة الغربية\*



المصدر: المعلومات عن برنامج المساعدة مأخوذة من وزارة الشؤون الاجتماعية؛ والمعلومات عن الإغلاقات أخذت من مركز المعلومات الفلسطيني

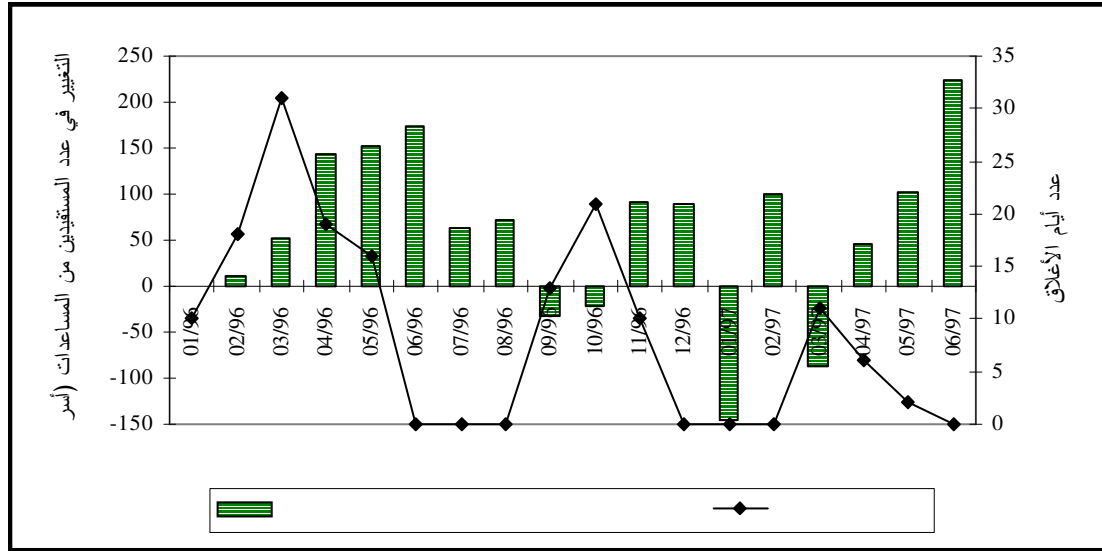
لحقوق الإنسان، 1996؛ والعدد 44 - سلسلة الدراسات والتقارير، مركز التخطيط، مكتب الرئيس، 1997.

\* بإستثناء القدس الشرقية.

قدمت المساعدة لـ 107360 أسرة في الضفة  
والقطاع خلال العام 1996. ومن بين هذا  
المجموع قدمت لجان الزكاة المساعدة لـ  
25330 أسرة.

بالإضافة إلى برنامجي وزارة الشؤون  
الاجتماعية والأثروا، هناك عدد من برامج  
تخفيف الفقر التي تديرها المنظمات الأهلية في  
الضفة والقطاع. وتقدر دراسة حديثة لماس  
(هلال والمالكي، 1997) أن هذه البرامج

الشكل 2-3: استجابة برنامج الأثروا لمساعدة حالات العسر الشديد للإغلاقات في قطاع غزة



المصدر: المعلومات عن برنامج الأتروا لمساعدة حالات العسر الشديد تم أخذها من الأتروا؛ والمعلومات عن الإغلاقات أخذت من مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان، 1996؛ والعدد 44 - سلسلة الدراسات والتقارير، مركز التخطيط، مكتب الرئيس، 1997.

تعتبر أهمية البنية التحتية للتطور الاقتصادي بديهية في النظرية الاقتصادية وفي البحث التجريبي (مودي، 1996؛ Kessides, 1993). تركت سنوات الاحتلال الإسرائيلي البنية التحتية في الضفة والقطاع في وضع بائس ولا يمكن الاعتماد عليها (البنك الدولي، 1993). تراوح معدل الاستثمار في البنية التحتية في الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) في الفترة 1967 - 1993 بين 20 و30 مليون دولار في السنة. ويمثل هذا أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا أقل بكثير من المعدل في الدول النامية والذي يبلغ 4%. ونتيجة لذلك، فإن البنية التحتية غير الكافية تشكل قيداً كبيراً على التطور الاقتصادي.

تتنوع درجة انتظام المساعدة التي تقدمها المنظمات الأهلية. تقدم بعض هذه المنظمات مساعدة شهرية منتظمة، وتقدم أخرى مساعدة على أساس موسمي أو مساعدة لمرة واحدة. وتشمل أنواع المساعدة المقدمة المساعدة النقدية، والمساعدة العينية، والتأهيل والخدمات التعليمية، والرعاية الصحية، وبيوت المسنين، ودور الأيتام، وتأهيل المعاقين. وتقدم بعض هذه البرامج قروضاً للأسر الفقيرة في المناسبات.

### 3 - التطورات القطاعية

#### 3-1 استعراض قطاعي: البنية التحتية

مقدمة

الزيادة الحادة في السنوات الثلاث الماضية، فإن الاستثمار في البنية التحتية لا يزال غير كافٍ. وللوصول إلى المستوى المتوسط في الدول النامية، ولتخصيص الأموال اللازمة للتأهيل للتغلب على التجاهل الذي تم في الماضي، فإن الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية)

خلال السنوات الثلاث الماضية زادت الاستثمارات في البنية التحتية بثبات، وقد تم تمويل معظم هذه الاستثمارات من قبل الدول المانحة، ومع نهاية العام 1996 وصل الصرف السنوي الكلي على البنية التحتية 94 مليون دولار، وفي النصف الأول للعام بلغ هذا الصرف 79 مليون دولار (Ministry of Planning, 1997). وعلى الرغم من

### الجدول 3-1: خدمات البنية التحتية في الضفة والقطاع مقارنة بالخدمات في بعض الدول

البلد	تزويد الطاقة الكهربائية (كيلواط لكل 100 شخص)	الأسر المربوطة بشبكة الصرف الصحي (%)	عدد الهواتف لكل 100 شخص*	الطرق المعبدة (متر لكل 100 شخص)
مصر	21	50	4.3	59
الأردن	25	100	7	170
الضفة والقطاع	13.1	37.4	**3.3	80
لبنان	32	غ. م	9.3	غ. م
سوريا	30	36	4.1	180
إسرائيل	82	100	37.1	266
موريشس	33	100	9.6	190

المصادر: بيانات الضفة والقطاع عن تزويد الطاقة أخذت من سلطة الطاقة الفلسطينية، والبيانات عن ربط الأسر بالصرف الصحي من دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية،

1997؛ عدد الهواتف في الضفة والقطاع تم تقديره من قبل ماس؛ بقية البيانات أخذت من: مودي، 1997 والبنك الدولي، 1994.

غ. م. : غير متوفر.

\* التلغونات تشمل الثابتة فقط.

\*\* باستثناء القدس الشرقية.

لإشراك القطاع الخاص في قطاعي الطاقة والاتصالات، إلا أن بناء القدرة الإشرافية اللازمة لا زال متأخراً جداً عن ذلك.

#### الاتصالات

خدمات الهاتف محدودة جداً في الضفة والقطاع. ويوجد في الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) حالياً حوالي 80 ألف تلفون

بحاجة إلى استثمار 140 إلى 175 مليون دولار سنوياً (مودي، 1997). وتمشياً مع الاتجاهات العالمية الحديثة، تدعو الاستراتيجية الحالية للسلطة الوطنية الفلسطينية إلى دور رئيسي للقطاع الخاص في البنية التحتية. وحتى تلبي هذه الاستراتيجية الحاجات المجتمعية، فإنها يجب أن تشمل بناء قدرة إشرافية كافية. وقد تمت الخطوات الأولى

هؤلاء يحصل 10% على خدمات جزئية من خلال مولدات تمتلكها الأسر أو التجمعات السكنية، ومعظم هؤلاء في المناطق الريفية في الضفة الغربية.

وحتى تموز 1997، فإن تزويد الكهرباء في الضفة والقطاع في ساعات الذروة يصل إلى 340 مليون واط.ساعة، ويبلغ الاستهلاك السنوي للكهرباء لكل 100 شخص في الضفة والقطاع حوالي 13.1 كيلوواط.ساعة، وهو أقل بكثير مما هو عليه في دول المنطقة (أنظر الجدول 3-1). ففي مصر، على سبيل المثال، يبلغ الاستهلاك 21 كيلوواط.ساعة لكل 100 شخص. وإذا أُريد للاستهلاك في الضفة والقطاع أن يصل المستوى المصري فيجب توفير 150 مليون واط.ساعة أخرى. ويجب توفير 250 مليون واط.ساعة أخرى لمسايرة النمو السكاني والزيادة في الدخل في السنوات الخمس القادمة (مودي، 1997).

ويتم شراء 95% من الكهرباء المستهلكة في الضفة والقطاع من شركة الكهرباء الإسرائيلية. ويتم توزيع الكهرباء بواسطة سلطة الكهرباء الفلسطينية في قطاع غزة، وشركة كهرباء محافظة القدس في مناطق القدس وأريحا وبيت لحم ورام الله والبييرة، وبواسطة البلديات والمجالس القروية في بقية مناطق الضفة الغربية. والهيئة

ثابت و 40 ألف تلفون متنقل، أي بمعدل 3.3 تلفون ثابت و 1.5 تلفون متنقل لكل 100 شخص، وهذا المعدل أقل بكثير منه في الدول الأخرى في المنطقة (الجدول 3-1). وللوصول إلى المستوى الأردني في نسبة أعداد التلفونات لكل فرد، فإن الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) بحاجة إلى 80 ألف تلفون جديد.

ومنذ كانون الثاني 1997، احتكرت شركة الاتصالات الفلسطينية خدمات الاتصالات في الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية). وقد كان الاحتكار بالنسبة للهواتف الثابتة لمدة عشر سنوات (مع امتياز غير محصور لخمس عشرة عاماً أخرى). وللشركة الآن سيطرة مباشرة على الشبكة الداخلية، إلا أن معظم خدمات المسافات البعيدة، بما في ذلك المكالمات بين المدن في الضفة والقطاع، تشتريها الشركة من شركة بيزك الإسرائيلية. ويتم تزويد خدمات الهاتف المتحرك من قبل شركات إسرائيلية من خلال وكلاء في الضفة والقطاع.

### الطاقة

طبقاً لبيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية للنصف الأول للعام 1997، فإن 99% من أسر الضفة والقطاع تحصل على الكهرباء (دائرة الإحصاء، 1997). ومن بين

الرسمية المسؤولة عن رسم السياسة في هذا القطاع هي سلطة الطاقة الفلسطينية.

وتتبنى سلطة الطاقة الفلسطينية خطة لتطوير هذا القطاع واستراتيجية تؤكد على تقليص دور الحكومة في هذا القطاع إلى الحد الأدنى. وتدعو الخطة إلى خصخصة توليد الكهرباء، وبناء محطات تحويل إقليمية لإدارة توزيع الكهرباء، وتأسيس شركة عامة مستقلة لتكون مسؤولة عن بيع الكهرباء. ومن أجل هذا الهدف تتفاوض سلطة الطاقة الفلسطينية مع مجموعة من المستثمرين المعنيين ببناء مصنع لتوليد الطاقة في قطاع غزة والذي يمكنه الوصول إلى توليد قدرة تبلغ 215 مليون واط. ساعة. كذلك يجري العمل لتنظيم ثلاث محطات تحويل إقليمية في الضفة الغربية وواحدة في قطاع غزة. وستكون هذه المحطات مملوكة من قبل البلديات العاملة في مناطق عملها.

وقدّر تقرير البنك الدولي للعام 1993 الاحتياجات الاستثمارية في قطاع الطاقة بـ 964 مليون دولار، منها 298 مليون دولار للمدى القريب والمدى المتوسط. وبلغ صرف الدول المانحة لتمويل هذا القطاع 19.5 مليون دولار حتى حزيران 1997.

### المياه والصرف الصحي

تظهر بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية أنه حتى حزيران 1997، كان

86.3% من الأسر في الضفة والقطاع مرتبطة بشبكة المياه. هذه النسبة في قطاع غزة (97.7%) أعلى منها في الضفة الغربية (81.4%) (دائرة الإحصاء، 1997) ويبلغ استهلاك الفرد للمياه في الضفة والقطاع حوالي 100 متر مكعب سنوياً<sup>4</sup>، وهو أقل بكثير منه في دول المنطقة الأخرى. ففي إسرائيل، على سبيل المثال، يبلغ هذا الاستهلاك 280 متراً مكعباً، وفي الأردن 140 متراً مكعباً.

لا تزال مصادر المياه في الضفة والقطاع تحت السيطرة الإسرائيلية. وتأتي بعض المياه التي تستهلك في الضفة والقطاع من آبار كانت موجودة قبل العام 1967، وفي العام 1967 فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلية حظراً على حفر آبار جديدة في الضفة والقطاع. أما بقية المياه المستهلكة فيتم شراؤها من شركة المياه الإسرائيلية (ميكورت). وفي العام 1996 بلغت نسبة المياه المشتراه من شركة ميكورت 10% من استهلاك المياه في الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية).

وفي الوقت الحالي تدير البلديات والمجالس القروية توزيع المياه. وتخطط سلطة المياه الفلسطينية، المسؤولة عن وضع السياسات الوطنية للمياه، إلى تأسيس ثلاث شركات إقليمية في الضفة الغربية وشركة

<sup>4</sup> يشمل استهلاك الماء من قبل قطاعي الزراعة والصناعة بالإضافة إلى الاستهلاك المنزلي.

واحدة في قطاع غزة لأخذ عملية توزيع المياه من السلطات المحلية.

يتوقع أن يرتفع الطلب على المياه في الضفة والقطاع بشكل كبير في السنوات القليلة القادمة بسبب الضغط السكاني وارتفاع الاستعمال الزراعي والصناعي، وإذا لم تتم زيادة كميات المياه المتوفرة بشكل كبير فإن نقص المياه قد يصبح مشكلة خطيرة تحدّ من التطورات الاقتصادية. قد تؤدي التسوية السياسية الدائمة إلى تخفيف القيود الإسرائيلية على استعمال الضفة والقطاع لمصادر مياهها الجوفية. أما في الوقت الحالي، فيمكن زيادة وفرة المياه من خلال إعادة تأهيل شبكة المياه لتقليل التسرب، والذي يؤدي حالياً إلى فقدان 32-48% من المياه التي تحملها الشبكة حسب تقديرات سلطة المياه الفلسطينية.

حسب بيانات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، فإن 37.4% فقط من الأسر في الضفة والقطاع ترتبط بأنظمة الصرف الصحي (دائرة الإحصاء، 1997). وهذه النسبة في قطاع غزة (41.7%) أعلى منها في الضفة الغربية (35.5%) إضافة إلى ذلك فإن العديد من أنظمة الصرف الصحي تعاني من التسرب ويفتقر معظمها إلى محطات تنقية، مما يخلق مكاره صحية خطيرة.

قدّر تقرير البنك الدولي عام 1993 الاستثمار المطلوب لإعادة تأهيل وتوسيع البنية

التحتية للمياه والصرف الصحي بحوالي 498 مليون دولار، منها 298 مليون دولار للمدى القريب والمدى المتوسط. وحتى حزيران 1997 بلغ إنفاق الدول المانحة على الاستثمار في المياه والصرف الصحي 108.5 مليون دولار.

### المواصلات

يعتبر وجود نظام مواصلات كافٍ أمراً أساسياً لاقتصاد صغير مفتوح مثل اقتصاد الضفة والقطاع. وفي الوقت الحالي، يجب أن تمر التجارة الخارجية للضفة والقطاع إما من خلال إسرائيل أو عبر نقاط العبور إلى مصر والأردن والتي تسيطر عليها إسرائيل، مما يؤدي إلى تأخيرات مكلفة حتى في فترات عدم الإغلاق، وذلك بسبب الفحوص الأمنية وإجراءات المرور المطولة. أما في فترات الإغلاق فإن تكلفة التأخير أعلى بكثير بسبب ضياع الفرص التجارية نتيجة لعدم المقدرة على تسليم البضاعة في موعدها، وبسبب الخسائر التي تلحق بمصدري البضائع القابلة للتلف واضطرار المستوردين لدفع رسوم ميناء إضافية. ومن هنا تأتي الحاجة للاتصال مباشرة بالأسواق العالمية.

وبالقدر ذاته من الأهمية، هناك حاجة للربط المباشر بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويدعو اتفاق أوسلو إلى تأسيس "ممر آمن" بين المنطقتين، إلا أنه حتى الآن لم يتم توفير مثل هذا الممر. وفي الوقت الحالي، فإن الإغلاقات

المتكررة تؤدي إلى انفصال فعلي بين اقتصادي الضفة والقطاع.

قدم المانحون أموالاً لبناء مطار وميناء بحري صغير في قطاع غزة. والمطار جاهز تقريباً إلا أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل حول فتح هذا المطار أمام الحركة الجوية. ولم يبدأ العمل بعد في بناء الميناء بسبب الاعتراضات الإسرائيلية التي ترافقها إجراءات تستهدف منع استيراد الأجهزة والمواد التي يمكن استخدامها في بناء الميناء.

تظهر الإحصاءات المتوفرة أنه يوجد في الضفة والقطاع حوالي 2150 كيلو متر من الطرقات (مودي، 1997)، من بينها حوالي 750 كيلو متر من الطرق الرئيسية، و550 كيلو متر من الطرق الفرعية، و850 كيلو متر من الطرق المحلية. وقد بني معظم هذه الطرق قبل احتلال إسرائيل للضفة والقطاع في العام 1967، ومنذ ذلك الحين استمر الاستثمار في بناء الطرقات موجهاً نحو المستوطنات والقواعد العسكرية الإسرائيلية، وتم إهمال الطرقات التي يقتصر استعمالها على الفلسطينيين.

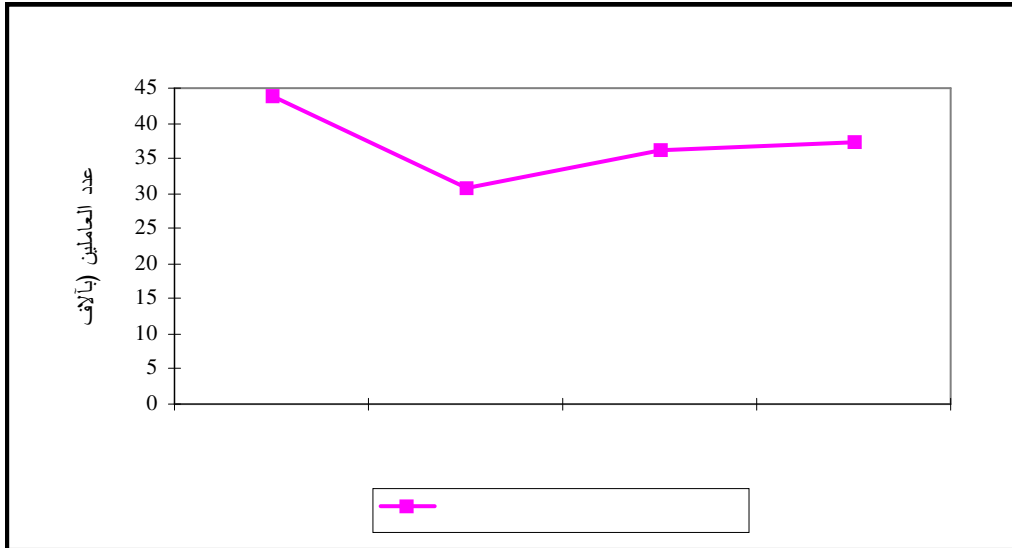
قدّر تقرير البنك الدولي لعام 1993 الاستثمار المطلوب لتطوير نظام المواصلات في الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) بحوالي 848 مليون دولار، من بينها 348 مليون دولار للمدى القصير والمدى المتوسط. وحتى حزيران 1997 بلغ صرف الدول المانحة على الاستثمار في قطاع المواصلات 41 مليون دولار. يواجه الاستثمار في بناء الطرق بين المدن معوقات اسرائيلية تتمثل في ضرورة الحصول على اذن للبناء، الامر الذي يصعب الحصول عليه عادة.

### 2-3 قطاع الانشاءات

تعافى قطاع البناء نوعاً ما من الانخفاض الحاد الذي عانى منه في الربع الثاني من العام 1996 إثر فترة الإغلاق الداخلي الطويلة الذي فرضته الحكومة الإسرائيلية بعد سلسلة التفجيرات في آذار - نيسان 1996. ولكن هذا القطاع لم يعد بعد إلى المستوى الذي كان عليه قبل إغلاقات ربيع 1996 (انظر الشكل 3-1). وفي الربع الثاني من العام 1997 بلغ التشغيل الكلي في هذا القطاع 37310 عاملاً وبلغت حصته في التشغيل في الضفة والقطاع 9.4% (باستثناء عمال الضفة والقطاع في إسرائيل).

### الشكل 3-1: التوظيف في قطاع البناء في الضفة والقطاع\*



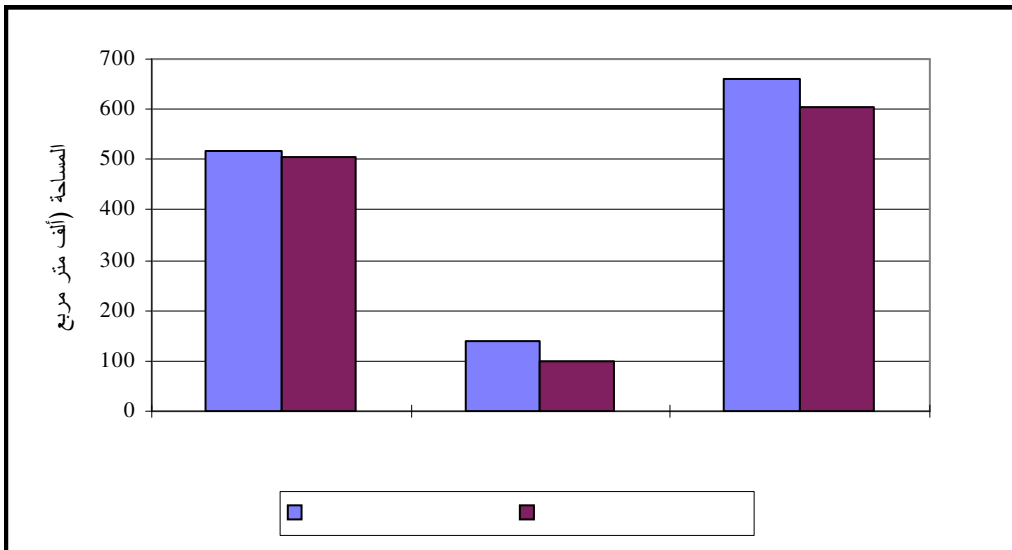


المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.  
\* باستثناء عمال الضفة والقطاع في إسرائيل.

للفترة ذاتها للعام 1996، بانخفاض نسبته 8.2% (إنظر الشكل 3-2). وقد كان الانخفاض في البناء غير السكني (28%) أكبر منه في البناء السكني (2.7%). وكان الانخفاض في قطاع غزة (24%) أكبر منه في الضفة الغربية (5.2%).

تعطي المساحة الكلية للأبنية المرخصة مؤشراً مهماً حول أداء قطاع البناء لعدة أشهر لاحقة، وقد بلغ مجموع هذه المساحة 606 ألف متر مربع في النصف الأول من العام 1997، مقارنة بـ 660 ألف متر مربع

الشكل 3-2: مساحة الأبنية المرخصة في الضفة والقطاع (بالآلاف الأمتار المربعة)



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية: إحصاءات الإنشاءات: رخص الأبنية، أعداد مختلفة.

### 3-3 قطاع السياحة

تعتمد بشكل كبير على السياح الأجانب، ومن 35.4% إلى 27.3% في شمال الضفة الغربية، ومن 29.4% إلى 24.8% في قطاع غزة. أما في وسط الضفة الغربية، التي تعتمد على الطلب المحلي بشكل رئيسي، فقد زاد معدل إشغال الغرف من 29.7% إلى 34.5%.

استمر انخفاض عدد زوار كنيسة المهدي في بيت لحم خلال العام 1997. ففي النصف الأول للعام كان العدد الكلي للزوار 257799 زائر مقارنة بـ 639208 في النصف الأول للعام 1996، مما يشكل انخفاضاً بنسبة 60%.

### 4 - الأسعار

بعد إنجاز مسح إنفاق الأسرة 1996/1995، قامت دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بتعديل الأوزان النسبية التي استعملت سابقاً في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وتمثل الأوزان الجديدة سنة كاملة، بينما كانت الأوزان السابقة معتمدة على الربع الأول من السنة. واستعملت الأوزان الجديدة، التي بدأ تطبيقها في كانون الثاني 1997، لمراجعة حسابات الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام 1996 التي نشرتها سابقاً دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. ويبنى الرقم القياسي لاسعار المستهلك على السعر بالشيكال الإسرائيلي.

تم فتح ثمانية فنادق إضافية في الضفة والقطاع خلال النصف الأول للعام 1997، مما يجعل العدد الكلي للفنادق في الضفة والقطاع 80 فندقاً تحوي 3354 غرفة. وتوزعت هذه الغرف في نهاية الربع الثاني للعام 1997 على النحو التالي: 233 في قطاع غزة، و770 في جنوب الضفة الغربية والذي يشمل بيت لحم، و54 في شمال الضفة الغربية، و192 في وسط الضفة الغربية، و2105 في القدس الشرقية<sup>5</sup>.

وطبقاً للأرقام القياسية المنقحة، كان معدل التضخم لعام 1996 في الضفة والقطاع 6.08%. وهذا يعني أن القوة الشرائية للرواتب والمدخرات بالشيكال الإسرائيلي الجديد

وكان معدل إشغال الغرف في فنادق الضفة والقطاع خلال النصف الأول للعام 1997 بنسبة 34.4% مقارنة بـ 44.6% للفترة ذاتها من العام 1996. وحسب المناطق فقد انخفضت هذه النسبة من 34.7% إلى 29.9% في جنوب الضفة الغربية، ومن 49.7% إلى 37.6% في القدس الشرقية التي

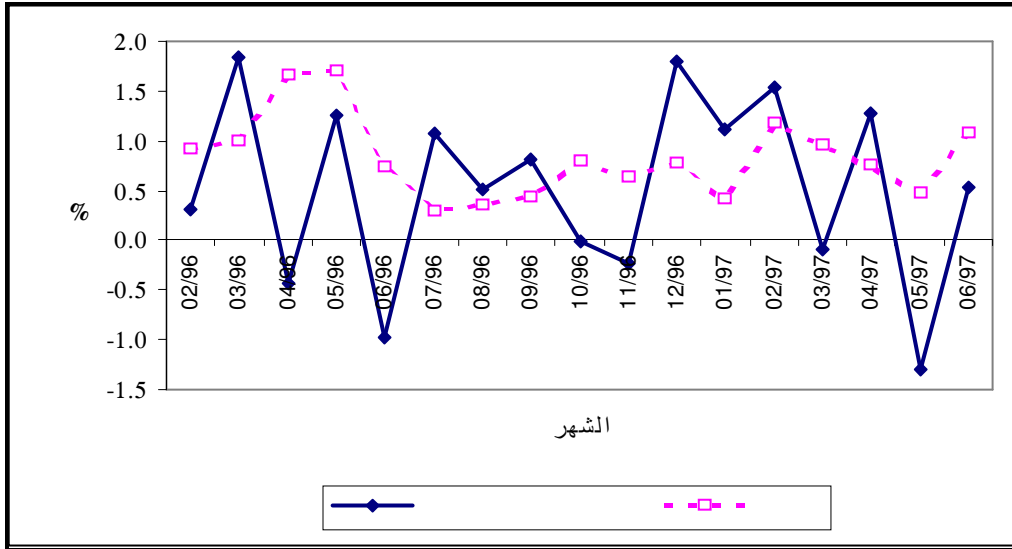
<sup>5</sup> حسب تصنيفات دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية فان شمال الضفة الغربية يشمل كل من نابلس، وجنين، وطولكرم وقلقيلية. اما وسط الضفة فيشمل رام الله واريحا. جنوب الضفة فيشمل بيت لحم والخليل.

الفترة ذاتها من العام 1996، وكانت معدلات التضخم لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة 3.09% و 3.26%. وللمقارنة، كان معدل التضخم في إسرائيل للفترة ذاتها 4.96% (إنظر الشكل 4-1).

قد هبطت بنسبة 6.08% خلال العام 1996. وفي المقابل فإن القوة الشرائية للرواتب والمدخرات بالدينار الأردني والدولار قد ارتفعت بنسبة 0.01% و 0.17% على التوالي، وذلك بسبب زيادة معدل صرف هاتين العملتين مقابل الشيكل.

في النصف الأول للعام 1997 كان معدل التضخم 3.07% مقارنة بـ 2.38%

الشكل 4-1: معدل التضخم الشهري في إسرائيل والضفة والقطاع

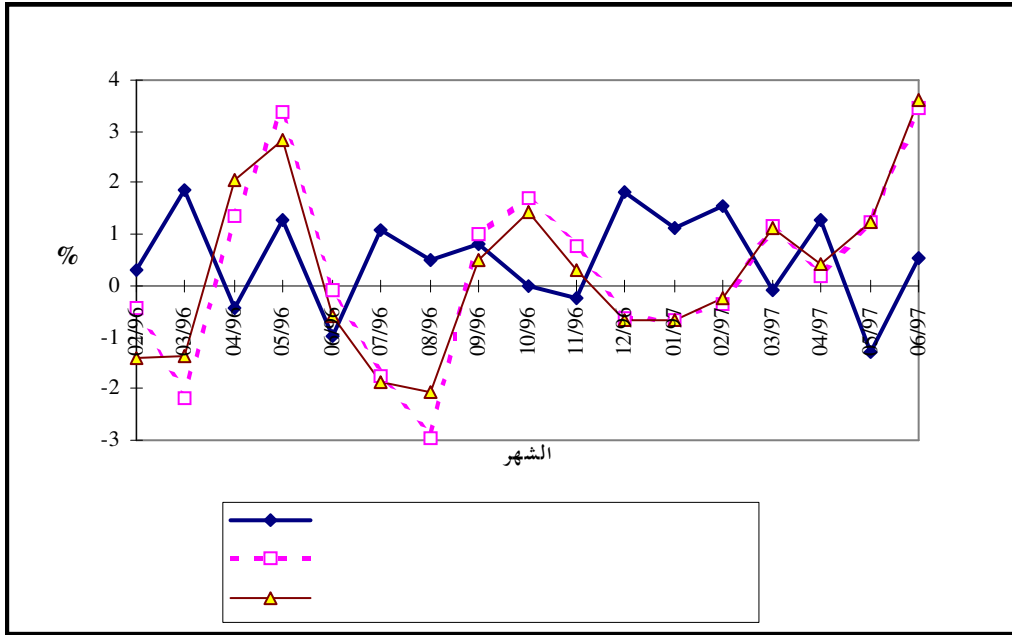


المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة. ICBS, (1997/1996)

أن القوة الشرائية للرواتب والمدخرات بالدينار قد ارتفعت بنسبة 4.98% وتلك المقيمة بالدولار قد ارتفعت بنسبة 5.46% خلال هذه الفترة (إنظر الشكل 4-2).

زاد معدل صرف الدينار الأردني والدولار الأمريكي، العملتان الرئيسيتان المتداولتان في الضفة والقطاع، في النصف الأول من العام 1997 مقابل الشيكل بنسبة 8.05% و 8.54% على التوالي. وهذا يعني

الشكل 4-2: النسبة المئوية للتغير في القوة الشرائية للشيكل الإسرائيلي الجديد، والدينار الأردني، والدولار الأمريكي في الضفة والقطاع



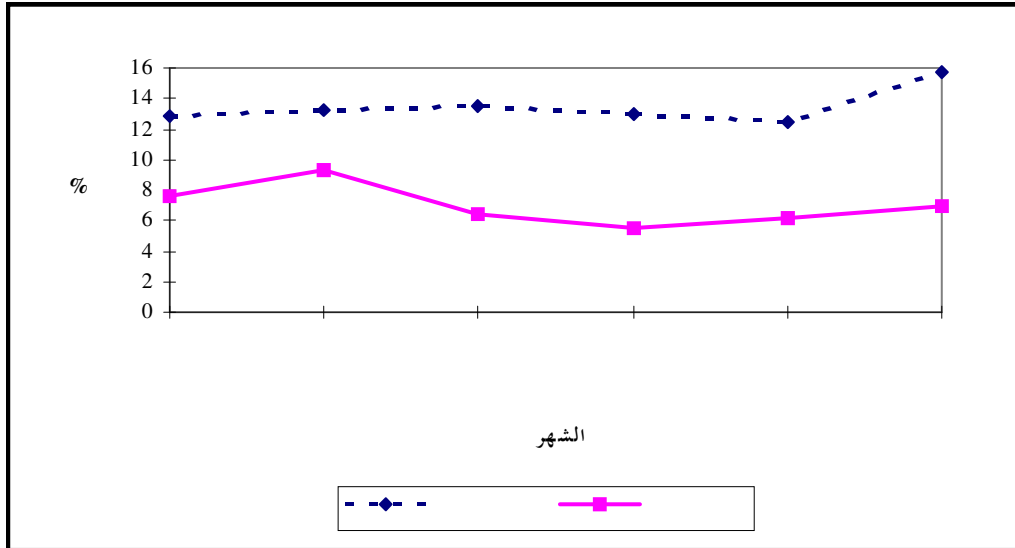
المصدر: حسب من قبل ماس بناء على بيانات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية؛ جمعت أسعار الصرف بشكل مباشر من قبل ماس.

## 5 - العمل

بلغ حجم القوة العاملة في الضفة والقطاع في نهاية الربع الثاني من العام 1997 حوالي 567000. وقد تم تشغيل 80.9% من هذه القوة العاملة، أي 459000 عامل، موزعين على النحو الآتي: 57.7% في الضفة الغربية، و25.7% في قطاع غزة، و16.6% في إسرائيل والمستوطنات. وبيّن (الجدول A10- الملحق) التوزيع القطاعي لهؤلاء العاملين.

وبين المجموعات السلعية، كان أعلى ارتفاع للأسعار في المنسوجات والملابس والأحذية (6.59%)، ثم الأثاث والخدمات المنزلية (6.17%)، والرعاية الصحية (5.79%)، والخدمات الثقافية والترفيهية (5.51%). حيث أن الأوزان المعطاة لهذه المجموعات تعادل 23.3% فقط من سلة السلع والخدمات المستعملة في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، فقد كانت مساهمتها في معدل التضخم الكلي للضفة والقطاع في النصف الأول للعام 1997 بنسبة 47.33%. في المقابل، كانت مساهمة الأغذية، التي تشكل 40.55% من السلة، بنسبة 12.19% فقط.

الشكل 5-1: مشاركة القوة العاملة النسائية في الضفة الغربية وقطاع غزة



المصدر: دائرة الإحصاء، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.

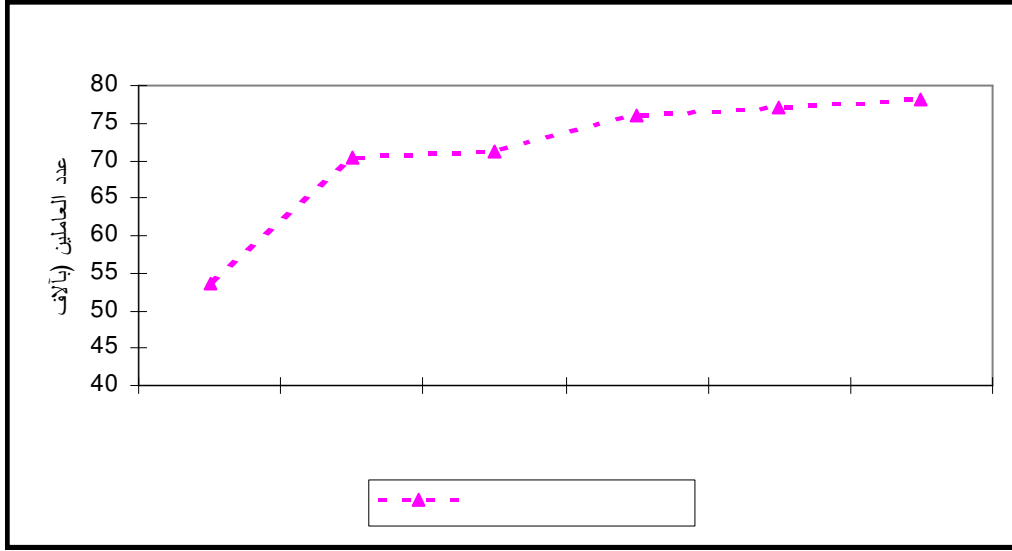
للعام 1997. وفي الربع الثاني للعام 1997 وصل عددهم 76250 مقارنة بـ 69000 في الربع الأخير للعام 1996. غير أن حصة هؤلاء العمال في القوة العاملة في الضفة والقطاع قد هبطت من 18% إلى 17%. ومن بين عمال الضفة الغربية الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات يحمل 47.2% تصاريح عمل، وفقاً لإحصائيات وزارة العمل الفلسطينية، ويفترض أن الباقي يعملون دون تصاريح. أما في قطاع غزة، فإن عدد الذين يحملون تصاريح (25431) أكبر من الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات (15014). ويمكن تفسير ذلك بالسيطرة الإسرائيلية المحكمة على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة مقارنة مع الوضع في الضفة الغربية. وبيّن (الجدول A11 - الملحق) التوزيع القطاعي لعمال الضفة والقطاع في إسرائيل والمستوطنات.

بلغ معدل مشاركة القوة العاملة في الربع الثاني من العام 1997 نسبة 40.8% مقارنة بـ 41.2% في الفترة ذاتها من العام 1996، بينما ارتفع هذا المعدل بالنسبة للمشاركة النسائية ليصل 12.6% في الربع الثاني من العام 1997 بعد أن كان 12.1% في الفترة ذاتها من العام 1996، وهذا يضع المشاركة النسائية في مستوى موازٍ لمستواها في الأردن. وقد حدث هذا الارتفاع في المشاركة النسائية خلال سنة رغم انخفاضه في قطاع غزة

من 9.3% إلى 6.9% للفترة ذاتها، مما يجعل الفضل في الزيادة يعود إلى الارتفاع الحاد لهذا المعدل في الضفة الغربية (انظر الشكل 5-1).

زاد عدد عمال الضفة والقطاع في إسرائيل والمستوطنات خلال النصف الأول

## الشكل 5-2 : التشغيل في القطاع العام في الضفة والقطاع



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.

في الربع الثاني من العام 1997 بلغ التشغيل الكلي في القطاع الخاص والمنظمات الأهلية 304994 شخصاً مقارنة بـ 279370 في نهاية 1996، وهذا يعني أن القطاع الخاص والمنظمات الأهلية قد خلقا 25624 فرصة عمل في النصف الأول من العام 1997 (إنظر الجدول A9 - الملحق). وكان 73.1% من هذه الوظائف في الضفة الغربية و 26.9% في قطاع غزة.

وفي الربع الثاني من العام 1997 بلغ معدل البطالة في الضفة والقطاع 18.9% مقارنة بـ 28.6% في الربع الثاني من العام 1996 و 18.3% في الربع الأخير من العام 1996. وهذا يعني أن عدد العاطلين عن العمل في نهاية الربع الثاني للعام 1997 قد وصل حوالي 108 آلاف. وبالنسبة للبطالة بين الجنسين فإن معدلها بين الرجال (19.3%)

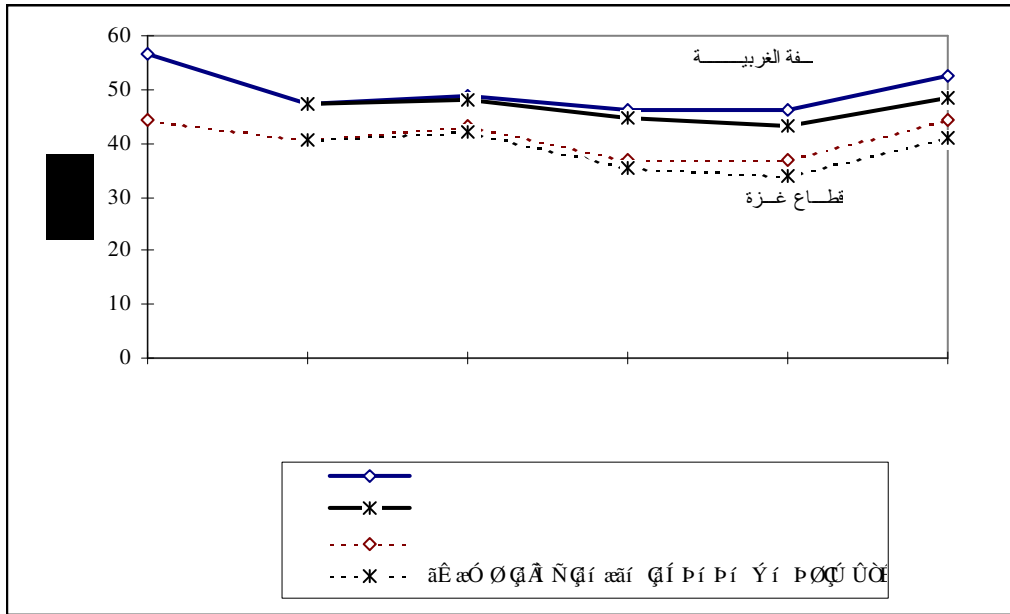
استمرت الزيادة في التشغيل في القطاع العام في النصف الأول للعام 1997، ولكن بمعدل أبطأ (إنظر الشكل 5-2). وقد زاد في هذه الفترة بـ 2120 عن مستواه في الربع الأخير من العام 1996 ليصل إلى 78086 مستخدماً. وفي الربع الثاني من العام 1997 كانت حصة القطاع العام في التشغيل الكلي في الضفة والقطاع 17%. وباستثناء عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل والمستوطنات خلال الفترة ذاتها كانت هذه النسبة 20.4%. أما حصة القطاع العام في التشغيل المحلي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة فإنها لا تتناسب مع أعداد السكان في كل منهما، ففي الربع الثاني من العام 1997 كانت هذه الحصة 16.6% و 31.1% لكل منهما على التوالي.

الغربية يعادل 22.9% من معدل الأجر اليومي في إسرائيل، ويعادل 61.6% من أجر عمال الضفة والقطاع في إسرائيل والمستوطنات. وكانت النسب المقابلة في قطاع غزة 20.34% و48.2%. وعند أخذ التضخم بعين الاعتبار فإن معدل الأجور اليومية في الربع الثاني من العام 1997 كان أعلى من مستواه في نهاية العام 1996 بنسبة 8.6% و15.5% في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

أعلى بقليل منه بين النساء (17.3%). ومن ناحية جغرافية، يزيد معدل البطالة في قطاع غزة (26.3%) عنه في الضفة الغربية (15.6%).

استمرت الأجور بالتقلب خلال العام 1997 (إنظر الشكل 5-3). ففي الربع الثاني من العام 1997، كان معدل الأجر اليومي 52.4 شيكل (14.97 دولار) في الضفة الغربية، و44.5 شيكل (12.71 دولار) في قطاع غزة. وكان الأجر اليومي في الضفة

الشكل 5-3: الأجور الحقيقية والأجور الإسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة



المصدر: دائرة الإحصاء، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.

## 6-1 البنوك التجارية

في النصف الأول من العام 1997 فتحت ثلاثة بنوك جديدة في الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية)، وقد أصبح العدد

## 6 - المؤسسات المالية

الكلي للبنوك العاملة 19 بنكاً. ومن بين هذه البنوك هناك 7 مرخصة في الضفة

والقطاع (باستثناء القدس الشرقية). وفي الفترة ذاتها فتحت تسعة فروع بنكية، وقد أصبح عدد الفروع البنكية في الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) 80 فرعاً، 53 منها في الضفة الغربية و 27 في قطاع غزة. ومن بين الفروع البنكية العاملة في الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) حتى نهاية النصف الأول من العام 1997 هناك 15 فرعاً فقط تابعة لبنوك مرخصة محلياً.

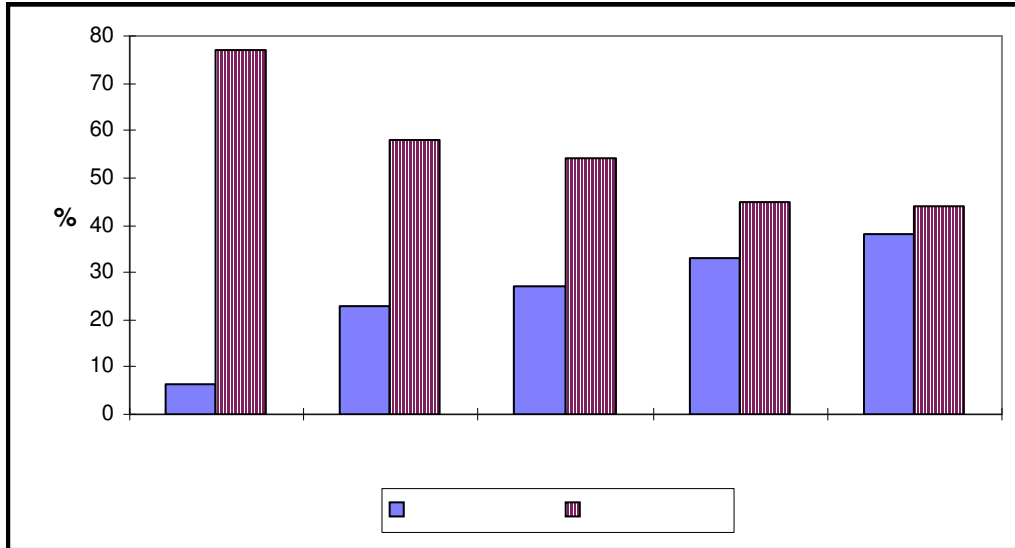
وقد استمر حجم الودائع في البنوك العاملة في الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) بالارتفاع خلال النصف الأول من العام 1997، إلا أن معدل نمو هذه الودائع قد تباطأ بشكل ملحوظ (إنظر الشكل 6-1). وحتى نهاية حزيران 1997 بلغ حجم الودائع 1788 مليون دولار، مقارنة بـ 1711 مليون دولار في نهاية كانون أول 1996، أي بزيادة 4.5%. في المقابل، زادت الودائع في النصف الأول للعام 1995 وللفترة ذاتها من العام 1996 بمعدل 41% و 30% على التوالي.

ومن الحجم الكلي للودائع في نهاية حزيران 1997، كانت حصة الضفة الغربية 75% وحصة قطاع غزة 25%. وعلى أساس الاستحقاق، فإن حصة كل من الحسابات الجارية، وحسابات التوفير، والودائع لأجل من المجموع الكلي لودائع الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) في نهاية الشهر ذاته 32%، و 14%، و 54% على التوالي. وفي نهاية كانون أول 1996 كانت الحصص المقابلة 34%، و 14%، و 51% على التوالي.

أما بالنسبة للتوزيع حسب العملات، فقد استمرت حصة الدولار في وداائع الضفة الغربية بالزيادة على حساب الدينار الأردني (إنظر الشكل 6-1). وفي نهاية حزيران 1997، كانت حصة الدولار 38% بينما كانت حصة كل من الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني 17% و 44% على التوالي. أما في قطاع غزة، فقد كانت حصة العملات الثلاث في الودائع مستقرة نوعاً ما، وفي نهاية حزيران 1997 كانت حصة كل من الشيكل والدينار والدولار 16%، و 19%، و 64% على التوالي.

الشكل 6-1: حصة الودائع بالدينار الأردني والودائع بالدولار الأمريكي من مجموع الودائع في الضفة الغربية\*





المصدر: أخذت بيانات 1996 و 1997 من سلطة النقد الفلسطينية، وجمع ماس بيانات الفترة السابقة.  
\* باستثناء القدس الشرقية. وتسنثي بيانات حزيران 1995 أريحا.

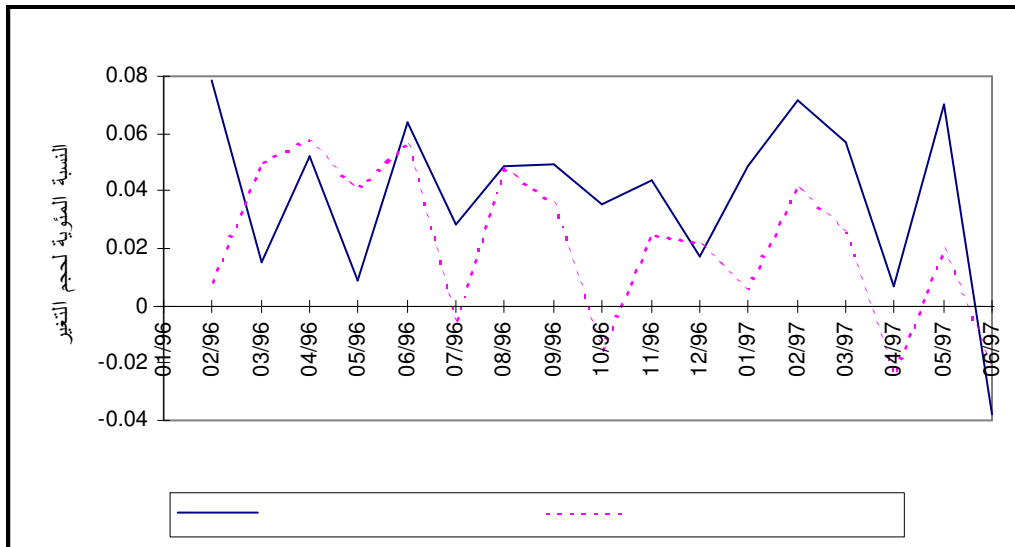
مجموع القروض في هذه الفترة أعلى بكثير من معدل نمو الودائع، مما نتج عنه زيادة ملحوظة في نسبة القروض إلى الودائع (انظر الشكل 6-2). وفي نهاية حزيران 1997، كانت هذه النسبة 29% مقارنة بـ 24.6% في نهاية 1996.

#### الإقراض

استمر حجم القروض بالزيادة في النصف الأول للعام 1997. وبلغ مجموع القروض حوالي 520 مليون

دولار، بزيادة 23% تقريباً مقارنة بالوضع في كانون أول 1996. وقد كان معدل نمو

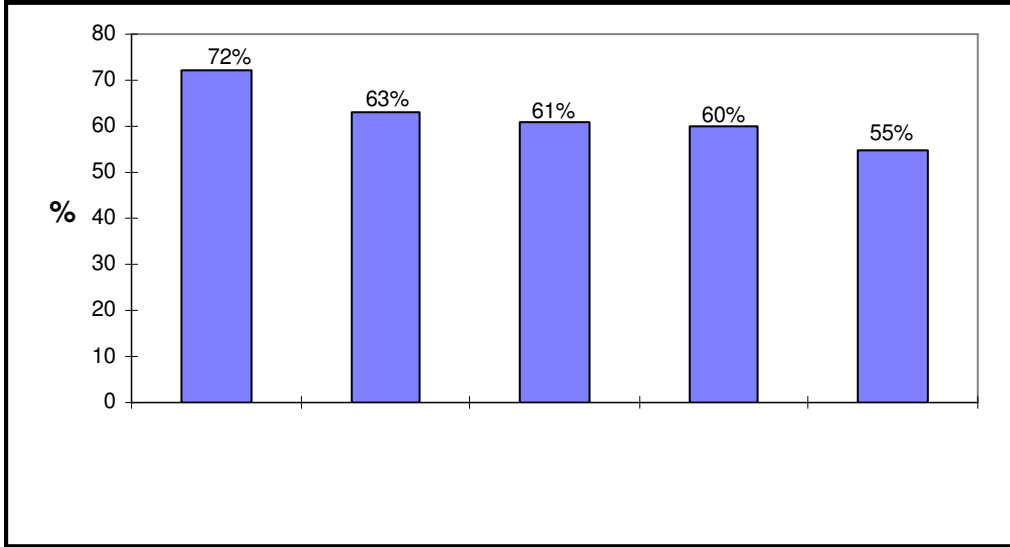
#### الشكل 6-2: التغير الشهري في مجموع القروض والودائع في الضفة والقطاع\*



1997 ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع من 15.8% إلى 24%، وارتفعت بالنسبة للشيكال من 36.2% إلى 43%، بينما بقيت هذه النسبة مستقرة عند 29% بالنسبة للدينار.

وكان الارتفاع في نسبة القروض إلى الودائع في الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) في النصف الأول من العام 1997 نتيجة لزيادة الإقراض بالدولار والشيكال. وفي الفترة بين كانون أول 1996 وحزيران

الشكل 6-3: حصة الجاري مدين من مجموع القروض في الضفة والقطاع\* (لأشهر مختارة)



المصدر: أخذت بيانات 1996، 1997 من سلطة النقد الفلسطينية، وجمع ماس بيانات الفترة السابقة.

\* بإستثناء القدس الشرقية.

الأرصدة بالدينار، و31.7% من الأرصدة بالدولار.

## 6-2 سوق الأوراق المالية

هناك حالياً 39 شركة مساهمة في الضفة والقطاع والتي يمكن إدراجها على قائمة سوق الأوراق المالية الفلسطينية الذي افتتح

حصل بعض الانخفاض في حصة الجاري مدين في النصف الأول للعام 1997 (انظر الشكل 6-3)، غير أن الجاري مدين لا يزال هو الشكل السائد للإقراض. وشكلت مثل هذه القروض 55% من مجموع القروض خلال حزيران 1997. أما بالنسبة للتوزيع حسب العملات، فقد شكل الجاري مدين 93% من مجموع الأرصدة بالشيكال، و53.6% من

حالة عدم اليقين السياسي بعد انتخاب بنيامين نتنياهو رئيساً للحكومة في إسرائيل في أيار 1996. وبدأت الزيادة في حالة عدم اليقين السياسي واضحة من خلال انخفاض الطلب على شراء أسهم الشركات الجديدة المطروحة في العام 1996، وكذلك في إجمام المساهمين عن دفع الدفعات اللاحقة من سعر الأسهم التي اشتروها في وقت سابق (انظر الجدول 6-1).

حديثاً، وقد تم تأسيس معظم هذه الشركات بعد اتفاق أوسلو 1993، الذي أدى إلى ارتفاع الآمال بنمو اقتصادي في الضفة والقطاع. وقد أنشئت 7 من هذه الشركات في العام 1994، و4 في العام 1995، و7 في العام 1996، وتشير المعلومات المتوفرة عن ثلاثة أرباع العام 1997 أنه لم يتم تأسيس أية شركة مساهمة في هذه الفترة. ويعكس عدم تأسيس شركات مساهمة جديدة في العام 1997 تزايد

### الجدول 6-1: العرض والطلب على الأسهم في الضفة والقطاع 1993-1996

اسم الشركة	تاريخ الإصدار	إجمالي العرض (ألف دينار)	إجمالي الطلب (ألف دينار)	نسبة الطلب / العرض (%)
السلطانية للاستثمار والإئمان	أيلول - تشرين أول 93	6000	7500	125
المستثمرون العرب	حزيران - تموز 94	12000	9452,3	79
الأسمنت الفلسطينية	حزيران - أيلول 94	6000	330	55
بيت المال الفلسطيني	أيلول - تشرين ثاني 94	10000	11400	114
الشرقية الكيماوية	تشرين ثاني - كانون أول 94	750	900	120
فلسطين للاستثمار الصناعي	كانون أول 94 - كانون ثاني 95	3750	3750	100
الاتصالات الفلسطينية	تشرين أول 95 - تشرين أول 96	18750	36943,3	197
البنك الإسلامي الفلسطيني	نيسان - أيار 96	1965,1	1961	100
القدس للاستثمارات العقارية	أيار - حزيران 96	3600	3253,3	90
بنك فلسطين الدولي	حزيران - أيلول 96	14000	9743,1	70
المؤسسة العربية للفنادق	تموز 96 - كانون ثان 97	10000	2500	25
شركة الرعاية العربية للخدمات الطبية	كانون ثان - حزيران 95	10000	9000	90

المصدر: ماس - بيانات غير منشورة.

من رأسمالها. ويطلب من الشركة كذلك إصدار ميزانية نصف سنوية لإعطاء المساهمين الفرصة لتقييم أدائها. ومع نهاية أيلول 1997،

بدأ سوق الأوراق المالية عمله في شباط 1997. وتعتبر الشركات مؤهلة للإدراج في سوق الأوراق المالية إذا كان فيها 250 مساهماً على الأقل وتم تسديد 50% أو أكثر

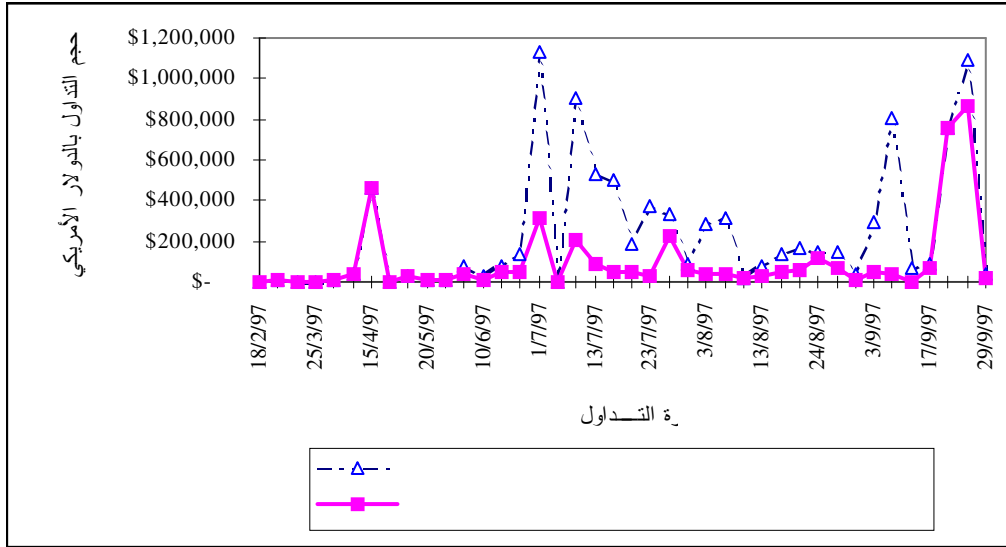
توفير المعلومات بسهولة إلى الفلسطينيين في الشتات، وهؤلاء يمثلون مصدراً رئيسياً لأموال الاستثمار بالنسبة لاقتصاد الضفة والقطاع.

وخلال الفترة من كانون الثاني حتى حزيران 1997، كان السوق مفتوحاً للتداول لجلسة واحدة أسبوعياً، ومنذ حزيران أصبح عدد جلسات التداول الأسبوعية جليتين. ويتم التداول في سوق الأوراق المالية من خلال ست شركات مالية مسجلة في السوق. وحتى أيلول 1997 تحدد التذبذب اليومي للأسعار بـ 2%.

كانت هناك 18 شركة مدرجة في السوق برأسمال مجموعه 431.4 مليون دولار.

يزود افتتاح سوق الأوراق المالية اقتصاد الضفة والقطاع بألية مهمة لاجتذاب مستثمري القطاع الخاص. وتزيد مركزة تجارة الأسهم التي وفرها السوق من السيولة للشركات المدرجة، وبالتالي تزيد مدى اجتذابها للمستثمرين. ويؤدي الطلب من الشركات بإصدار ميزانيات نصف سنوية إلى زيادة قدرة المستثمرين على تقييم درجة الخطر في الاستثمار في هذه الشركات، ويؤدي توفير المعلومات عن أسعار الأسهم إلكترونياً إلى

الشكل 6-4: حجم التداول اليومي في سوق فلسطين للأوراق المالية



المصدر: البيانات المستعملة في هذا الشكل أخذت من سوق فلسطين للأوراق المالية.

— أدرجت شركة الاتصالات الفلسطينية في 25 أيار 1997

معدل التداول خلال فترة شباط — أيلول 1997 حوالي 0.08% من رأسمال السوق (إنظر شكل 6-4). ومن بين الشركات المدرجة في

لا يزال حجم التداول في سوق الأوراق المالية خفيفاً ومعرضاً للهبزات. وكان

السوق، كان الأداء الأفضل حتى الآن من نصيب شركة

الاتصالات الفلسطينية، التي ارتفعت أسعار أسهمها من 1.4 دينار (1.97 دولار) إلى 1.72 دينار (2.42 دولار) في الفترة بين ايار وأيلول 1997. وإلى جانب شركة الاتصالات ارتفعت أسعار أسهم شركتين منذ ادراجهما في

السوق. وبالنسبة للشركات الباقية فقد انخفضت أسعار أسهم 12 منها، بمعدل انخفاض 12%، بينما كانت أسهم ثلاث شركات إما غير متداولة أو لم يحدث عليها تغيير (إنظر الجدول A16- الملحق). ويُظهر الأداء القوي لشركة الاتصالات الفلسطينية الإمكانية الكبيرة للاستثمار الخاص في البنية التحتية.

## المراجع:

- البنك الدولي. (1994). تقرير عن التنمية في العالم: البنية الأساسية من أجل التنمية. واشنطن: البنك الدولي.
- البنك الدولي وماس. (دراسة معدة للنشر). تنمية رغم الصعاب؟ الاقتصاد الفلسطيني في طور الانتقال.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية (1997). مستويات الإنفاق والاستهلاك، التقرير نصف السنوي (كانون ثان - حزيران 1997). رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.
- \_\_\_\_\_ (1997/1996). إحصاءات الإنشاءات: رخص الأبنية، أعداد مختلفة. رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.
- \_\_\_\_\_ (1997/1996). الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة. رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.
- \_\_\_\_\_ (1997/1996). الأنشطة الفندقية في فلسطين، أعداد مختلفة. رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.
- \_\_\_\_\_ (1997/1996/1995). مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة. رام الله: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية.
- مركز التخطيط - مكتب الرئيس. (1997). الاستيطان خلال نصف العام الثاني من حكومة نتنياهو. سلسلة التقارير والدراسات، العدد 44. غزة: السلطة الوطنية الفلسطينية.
- مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان. (1996). الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني، جدول ملخص من البيانات الواردة في "هذا الشهر" للفترة كانون أول 1987- آب 1996. القدس: جمعية الدراسات العربية.
- مودي، أشوكا. (1997). البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة: المؤسسات والنمو. القدس: ماس.
- هلال، جميل والمالكي، مجدي. (1997). مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة. القدس: ماس.



## STATISTICAL ANNEX

## ملحق إحصائي





جدول A1: الأراضي المصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة  
 Table A1: Confiscated Land in the West Bank and Gaza Strip

مساحة الأرض المصادرة (دونم) Confiscated Land (Dunum)	السنة Year
10,000	1988
75,000	1989
227,335	1990
80,594	1991
14,669	1992
49,466	1993
5,119	1994
24,867	1995
6,000	1996
32,796	(First Half) 1997

المصدر: 1988-1995 : المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.  
 1996 : أرقام تقريبية مبنية على أساس معلومات من المركز الفلسطيني  
 لحقوق  
 الإنسان.  
 1997 : السلطة الوطنية الفلسطينية، مكتب الرئيس.

Sources: 1988 - 1995 : PHRIC.  
 1996 : Approximate numbers based on data  
 provided by the PHRIC.  
 1997 : PNA, Office of the President.

جدول A2: أيام الإغلاقات  
Table A2: Closures

عدد أيام الإغلاق Number of Closure Days		السنة - الشهر Month - Year	
قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية* West Bank*		
26	17	1993	
76	58	1994	
102	84	1995	
		<b>1996</b>	
10	8	كانون ثان	January
18	18	شباط	February
31	31	آذار	March
19	15	نيسان	April
16	16	أيار	May
0	0	حزيران	June
0	0	تموز	July
0	0	أب	August
13	13	أيلول	September
21	21	تشرين اول	October
10	10	تشرين ثان	November
0	0	كانون اول	December
<b>138</b>	<b>132</b>	<b>Total (1996) المجموع</b>	
		<b>1997</b>	
0	0	كانون ثان	January
0	0	شباط	February
11	11	آذار	March
6	21	نيسان	April
2	2	أيار	May
0	0	حزيران	June
<b>19</b>	<b>34</b>	<b>Total (1997) المجموع</b>	

المصدر: 1995-1993 : المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

1997-1996 : وزارة العمل الفلسطينية.

\* لا تشمل القدس الشرقية.

Sources: 1993 - 1995 : PHRIC.

1996-1997 : Palestinian Ministry of Labor.

\* Excluding East Jerusalem.

جدول A3: مساحة الابنية الجديدة المرخصة في الأراضي الفلسطينية (بآلاف الامتار المربعة)

Table A3: Area of Licensed New Buildings in the WBGs Territory in Thousand Square Meters

Year-Quarter الربع - السنة	West Bank الضفة الغربية		Gaza Strip قطاع غزة		WBGs الضفة والقطاع	
	Total المجموع	Thereof Residential منه سكني	Total المجموع	Thereof Residential منه سكني	Total المجموع	Thereof Residential منه سكني
1996-I	213.24	163.24	62.29	52.38	275.53	215.62
1996-II	343.83	266.33	40.57	36.86	384.40	303.19
1996-III	415.30	340.81	124.21	106.43	539.51	447.25
1996-IV	483.66	377.37	74.05	51.90	557.71	429.27
1997-I	115.40	104.70	5.70	5.70	121.10	110.40
1997-II	412.70	350.20	72.40	44.20	485.10	394.40

Source: PCBS, Construction Statistics: Building Licenses, various issues.

المصدر: دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية، احصاءات الانشآت: رخص الابنية، أعداد مختلفة.

جدول A4: عدد السياح الوافدين الى بيت لحم  
Table A4: Number of Visitors to Bethlehem

عدد السياح Number of Visitors	الشهر، السنة Month, Year
902,644	1993
965,424	1994
1,010,000	1995
923,338	1996
	1997
27,748	كانون ثان Jan-97
34,234	شباط Feb-97
38,699	آذار Mar-97
57,772	نيسان Apr-97
58,414	أيار May-97
40,932	حزيران Jun-97
257,799	المجموع Total (1997)

Sources: 1996-1997 : The Palestinian Ministry of Tourism.

Previous years : ICBS.

المصدر: 1996 و1997 : وزارة السياحة الفلسطينية.  
سنوات سابقة: دائرة الإحصاء المركزية الاسرائيلية.

جدول A5: إحصائيات الفنادق في الأراضي الفلسطينية  
Table A5: WBGS Hotel Statistics

Month, Year الشهر - السنة	Number of Hotels عدد الفنادق	Number of Rooms عدد الغرف	Room Occupancy Rate متوسط اشغال الغرف
Dec-95 كانون أول	60	2605	30.68
Dec-96 كانون أول	72	2902	23.85
Jan-97 كانون ثان	64	2678	27.53
Feb-97 شباط	71	3017	36.26
Mar-97 آذار	73	3095	36.44
Apr-97 نيسان	78	3332	42.80
May-97 أيار	75	3150	37.80
Jun-97 حزيران	80	3354	25.80

Source: PCBS, Hotel Activities in Palestine, various issues.

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، أعداد مختلفة.

جدول A6: الأرقام القياسية للأسعار ومعدلات تغيرها الشهرية للفترة من كانون ثان 1996 - حزيران 1997

Table A6: Consumer Price Index and Monthly Inflation Rate by Region for the Period January 1996 - June 1997

القدس الشرقية East Jerusalem		قطاع غزة Gaza Strip		بقية الضفة الغربية Rest of West Bank		جميع المناطق All Regions		السنة Year	الشهر Month
معدل التغير الشهري (%) change	الرقم القياسي للأسعار (CPI)	معدل التغير الشهري (%) change	الرقم القياسي للأسعار (CPI)	معدل التغير الشهري (%) change	الرقم القياسي للأسعار (CPI)	معدل التغير الشهري (%) change	الرقم القياسي للأسعار (CPI)		
	96.51		97.61		97.04		97.65	1996	كانون ثاني Jan.
1.84	98.29	0.40	98.00	2.69	99.65	0.31	97.95	1996	شباط Feb.
1.28	99.55	2.79	100.73	1.84	101.48	1.85	99.76	1996	آذار Mar.
0.26	99.81	-2.22	98.49	-2.29	99.16	-0.44	99.32	1996	نيسان April
0.76	100.57	1.97	100.34	0.34	99.50	1.26	100.57	1996	أيار May
-0.37	100.20	-1.43	97.99	-0.64	98.86	-0.98	99.58	1996	حزيران June
-0.32	99.88	1.79	100.76	1.82	100.66	1.08	100.66	1996	تموز July
0.99	100.87	1.09	101.86	-0.01	100.65	0.52	101.18	1996	أب Aug.
0.71	101.59	0.81	102.69	1.01	101.67	0.82	102.01	1996	أيلول Sep.
0.19	101.79	-0.28	102.40	0.31	101.99	-0.02	101.99	1996	تشرين اول Oct.
-0.42	101.35	-0.28	102.11	0.25	102.24	-0.24	101.75	1996	تشرين ثاني Nov.
1.51	102.88	1.61	103.75	1.62	103.90	1.81	103.59	1996	كانون اول Dec.
1.28	104.20	1.83	105.65	1.17	105.12	1.11	104.74	1997	كانون ثاني Jan.
0.75	104.98	2.54	108.33	1.17	106.35	1.54	106.35	1997	شباط Feb.
0.52	105.53	-0.27	108.04	0.48	106.86	-0.09	106.25	1997	آذار Mar.
0.82	106.40	-0.26	107.76	0.50	107.39	1.28	107.61	1997	نيسان Apr.
-0.41	105.96	-0.77	106.93	-0.13	107.25	-1.30	106.21	1997	أيار May
0.74	106.74	0.19	107.13	-0.10	107.14	0.53	106.77	1997	حزيران June

Source: PCBS, Consumer Price Index, various issues.

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة.

جدول A7: أسعار الصرف والتغير في القيمة الشرائية للفترة من كانون أول 96 - حزيران 97

Table A7: Exchange Rates and the Change in Purchasing Power for December 1996 - June 1997

الدولار (\$) (\$)			الدينار (JD)				
معدل التغير للقوة الشرائية	معدل التغير في سعر الصرف (%)	سعر الصرف شيكل / دولار	معدل التغير للقوة الشرائية	معدل التغير في سعر الصرف (%)	سعر الصرف شيكل / دينار	معدل التضخم الشهري (%)	الشهر السنة
Change in Purchasing Power	Change in exchange rate	Exchange Rate NIS/US \$	Change in Purchasing Power	Change in exchange rate	Exchange Rate NIS/JD	Monthly Inflation Rate	Month, Year
		3.30			4.66	0.00	كانون أول 1996 December
0.67	0.46	3.32	0.68	0.43	4.68	1.11	كانون ثان 1997 January
0.26	1.28	3.36	0.36	1.18	4.73	1.54	شباط February
-1.14	1.04	3.39	-1.15	1.06	4.78	-0.09	آذار March
-0.42	1.70	3.45	-0.18	1.46	4.85	1.28	نيسان April
-1.23	-0.07	3.45	-1.25	-0.05	4.85	-1.30	أيار May
-3.60	4.13	3.59	-3.44	3.97	5.04	0.53	حزيران June

المصدر: معدلات التضخم بالشيكل تم الحصول عليها من دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، أعداد مختلفة. أسعار الصرف جمعت ميدانيا من قبل ماس.

Sources: NIS inflation rates were taken from PCBS, Consumer Price Index, various issues. Exchange rate data were collected by MAS.



جدول A8: مساهمة المجموعات السلعية الأساسية في التضخم في الضفة الغربية  
وقطاع غزة للفترة كانون ثان 1996 - حزيران 1997

Table A8: Contribution of Major Commodity Groups to Inflation in the West Bank and Gaza Strip for December 1996 - June 1997

نسبة المساهمة في التضخم (%) Contribution to Inflation (%)	نسبة التغير في الأسعار (الأوزان الجديدة) (%) Percentage Change in Price (New Weights %)	الوزن النسبي في السلة (%) Relative Weight in the Basket (%)		المجموعة Group
		Old Weights** الأوزان القديمة**	New Weights* الأوزان الجديدة*	
12.19	0.92	42.20	40.55	المواد الغذائية Food
9.50	4.33	6.00	6.71	المشروبات والتبغ Beverages and Tobacco
20.47	6.59	9.20	9.51	الأقمشة والملابس والأحذية Textiles, Clothing and Footwear
9.58	4.22	6.70	6.94	المسكن ومستلزماته Housing
14.95	6.17	9.30	7.42	الأثاث والسلع والخدمات المنزلية Furniture, Household Goods and Services
13.65	3.29	14.70	12.68	النقل والاتصالات Transport and Communication
-0.58	-0.45	2.50	3.96	التعليم Education
9.07	5.79	3.90	4.79	الرعاية الصحية Medical Care
2.84	5.51	1.60	1.58	السلع والخدمات الترفيهية Recreational and Cultural Goods & Services
8.33	4.35	3.80	5.86	سلع وخدمات متنوعة Miscellaneous Goods and Services

Source: PCBS, Consumer Price Index, various issues.

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، الأرقام القياسية

\* Weights based on the 1995/96 expenditure survey data that were introduced by the PCBS starting May 1997.

لأسعار المستهلك، اعداد مختلفة.  
\* أوزان محسوبة بناء على مسح الإنفاق

المعد من قبل دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية للعام

1996/1995 واستخدمتها في بياناتها ابتداء من أيار 1997.

\*\* Weights based on the first quarter of the PCBS مسح الإنفاق

\*\* أوزان مبنية على الربع الأول من

expenditure survey data used in constructing the  
الفلسطينية ) والتي  
CPI until March 1997.

والاستهلاك ( دائرة الإحصاء المركزية  
استخدمت في حساب الأرقام القياسية للأسعار حتى آذار 1997.





جدول A11 : توزيع الفلسطينيين العاملين في اسرائيل والمستوطنات حسب القطاع الاقتصادي (%)

Table A11: Distribution of WBGS Workers Employed in Israel and the Settlements by Sector (%)

الخدمات وغيرها Services and Others	النقل والتخزين والاتصالات Transportation, Storage & Communication	التجارة والفنادق والمطاعم Commerce, Hotels and Restaurants	الإشاعات Construction	الصناعة Industry	الزراعة Agriculture	الفترة Period
--	--	--	54.0	18.0	14.0	1975
--	--	--	45.6	18.1	14.5	1987
--	--	--	72.6	5.7	10.3	1993
10.2	2.4	12.7	50.6	14.0	10.0	1995-IV
9.2	1.8	13.0	42.9	18.8	14.2	1996-II
5.9	1.6	12.9	55.4	13.9	10.2	1996-III
4.6	1.1	13.4	56.6	13.5	10.8	1996-IV
5.8	1.3	13.2	57.1	12.8	9.8	1997-I
4.0	1.6	12.0	54.9	15.8	11.7	1997-II

المصدر: ICBS : 1975, 1987, 1993

1995, 1997 : مشتق من مسح القوى العاملة، دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، اعداد مختلفة. -- هذه القطاعات مشمولة تحت تصنيف "أخرى" في الاحصاءات الاسرائيلية ولا ترد بشكل منفصل.

Sources: 1975, 1987, 1993 : ICBS Statistical Abstract of Israel.

1995-1997: Derived from PCBS Labor Survey.

-- These sectors are included under category "other" in Israeli Statistics.

جدول A12: الأجر الاسمية والحقيقية بالشكل الاسرائيلي  
Table A12: Nominal and Real Wages in NIS

الربع - السنة Year-Quarter	الضفة الغربية West Bank		قطاع غزة Gaza Strip		اسرائيل والمستوطنات Israel & Settlements	
	متوسط الأجر اليومية الاسمية Nominal Average Daily Wage (NIS)	متوسط الأجر اليومية الحقيقية* Average Daily Wage at Constant Prices (NIS)*	متوسط الأجر اليومية الاسمية Nominal Average Daily Wage (NIS)	متوسط الأجر اليومية الحقيقية* Average Daily Wage at Constant Prices (NIS)*	متوسط الأجر اليومية الاسمية Nominal Average Daily Wage (NIS)	متوسط الأجر اليومية الحقيقية* Average Daily Wage at Constant Prices (NIS)*
95-VI	56.50		44.50		81.50	
96-II	47.40	47.50	40.80	40.58	75.00	73.97
96-III	49.00	48.22	43.30	42.03	85.60	83.21
96-IV	46.20	44.71	36.90	35.47	91.00	87.46
97-I	46.20	43.27	36.90	33.96	90.00	83.77
97-II	52.40	48.56	44.60	41.07	92.40	85.13

Source: PCBS, Labor Force

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مسح القوى العاملة، اعداد مختلفة.

Survey, various issues.

\* At Winter

\* حسب بناء على أسعار الربع الأول من عام 1996.  
1996 prices.



جدول A14: الودائع المصرفية في البنوك العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة\*  
Table A14: Bank Deposits for Banks Operating in the West Bank and Gaza Strip\*

Month - Year الشهر - السنة	West Bank*** الضفة الغربية									Total** مجموع** (مليون دولار)
	NIS Accounts + حسابات الشيكال			JD Accounts + حسابات الدينار			US\$ Accounts حسابات الدولار			
	Current جاري	Saving توفير	Time لأجل	Current جاري	Saving توفير	Time لأجل	Current جاري	Saving توفير	Time لأجل	
Dec-94 كانون أول	45.75	0.23	3.41	138.76	58.19	77.52	3.37	0.34	3.75	336.98
Oct-95 تشرين أول	85.75	1.42	20.78	150.9	111.98	141.36	14.84	0.19	35.58	571.39
Nov-95 تشرين ثان	89.45	1.65	24.65	142.71	110.19	143.5	16.83	0.25	40.33	585.86
Dec-95 كانون أول	92.10	0.47	44.03	155.23	124.06	169.09	77.71	5.09	120.81	787.88
Jan-96 كانون ثان	146.22	3.66	45.59	438.45	137.30	150.75	178.81	3.54	107.95	774.78
Feb-96 شباط	158.84	4.58	48.15	463.75	132.65	173.11	190.82	4.54	130.52	822.98
Mar-96 آذار	162.19	4.49	46.44	500.72	149.91	182.20	203.65	5.29	140.05	877.22
Apr-96 نيسان	186.26	4.38	57.99	530.85	164.00	201.37	221.99	6.34	152.02	951.69
May-96 ايار	180.54	4.87	55.91	538.95	160.34	216.90	241.83	7.29	170.32	972.31
Jun-96 حزيران	186.45	7.25	50.33	543.17	172.04	208.65	271.09	9.80	183.56	1009.04
Jul-96 تموز	194.03	7.21	59.67	554.16	172.65	218.61	3050.27	11.41	200.99	1064.62
Aug-96 آب	213.98	8.02	58.36	533.62	169.71	208.90	341.50	13.94	226.12	1102.43
Sep-96 أيلول	218.56	6.94	67.48	535.96	171.02	208.54	370.35	16.07	215.52	1136.88
Oct-96 تشرين أول	239.75	7.09	80.51	536.77	172.99	215.14	388.11	16.22	259.51	1176.03
Nov-96 تشرين	255.38	7.79	86.17	539.98	174.65	216.41	400.04	16.79	241.77	1210.20
Dec-96 كانون أول	256.12	7.98	84.69	566.31	180.46	223.82	414.40	18.28	284.81	1249.44
Jan-97 كانون ثان	150.56	9.57	75.63	153.18	180.95	244.49	124.72	18.37	279.98	1248.92
Feb-97 شباط	165.95	8.12	76.75	154.71	181.69	250.16	126.34	19.87	290.87	1288.00
Mar-97 آذار	161.19	8.58	89.53	152.53	181.60	254.16	117.51	23.36	316.70	1315.32
Apr-97 نيسان	165.99	11.16	83.73	154.16	181.42	248.09	117.00	22.40	348.00	1342.92
May-97 ايار	181.96	8.90	76.80	149.78	181.56	258.58	152.33	21.56	340.38	1390.96
Jun-97 حزيران	153.67	9.52	65.32	153.55	185.95	255.71	139.45	22.75	341.66	1339.28
<b>Gaza Strip قطاع غزة</b>										
Dec-94 كانون أول										185.80
Dec-95 كانون أول										399.23
Jan-96 كانون ثان	105.39	6.48	36.88	116.59	13.78	70.35	250.38	6.41	158.65	476.79
Feb-96 شباط	101.75	3.64	33.04	79.42	25.15	25.14	252.82	6.89	157.51	437.52
Mar-96 آذار	95.68	3.67	36.21	77.48	17.57	27.66	268.48	7.26	189.33	446.06
Apr-96 نيسان	80.46	3.38	49.92	81.44	20.84	27.65	282.60	7.51	180.98	448.20
May-96 ايار	99.86	3.56	43.29	81.51	20.38	29.06	298.14	7.09	218.05	483.72
Jun-96 حزيران	113.61	3.21	58.17	80.17	21.18	28.72	312.87	8.89	223.06	529.14
Jul-96 تموز	91.72	3.28	49.96	72.05	18.90	26.69	277.83	9.54	199.31	464.55
Aug-96 آب	104.81	3.79	67.42	78.17	21.01	32.26	308.33	10.19	212.41	500.16
Sep-96 أيلول	105.30	3.13	62.26	82.06	20.76	33.49	328.34	10.88	227.86	523.76
Oct-96 تشرين أول	58.72	3.41	58.87	78.81	19.33	34.80	285.67	10.41	206.33	457.90
Nov-96 تشرين	88.66	3.17	61.22	78.50	21.88	35.74	289.31	10.07	195.87	464.27
Dec-96 كانون أول	82.76	3.66	54.16	79.34	22.55	35.92	297.57	9.57	185.12	461.86
Jan-97 كانون ثان	28.78	4.00	42.26	21.38	21.16	34.55	84.43	11.59	220.82	471.58
Feb-97 شباط	34.44	3.28	52.74	22.81	20.51	32.95	79.47	9.95	239.52	504.12
Mar-97 آذار	28.56	3.99	60.55	25.42	23.30	36.67	75.29	9.97	255.53	522.56
Apr-97 نيسان	28.26	4.15	52.65	22.98	23.66	37.67	87.86	10.19	179.28	449.10
May-97 ايار	31.45	4.19	49.40	24.59	23.81	34.28	85.57	11.13	168.49	437.10
Jun-97 حزيران	29.11	3.31	39.42	22.02	24.01	39.76	67.86	9.88	208.33	448.71



جدول A14: تكملة

Table A14: Continued

الضفة والقطاع***WBGS										
كانون أول 94-94										522.78
كانون أول 95-95										1187.11
كانون ثان 96-96	251.61	10.14	82.47	555.04	151.08	221.09	429.18	9.95	266.60	1251.56
شباط 96-96	260.59	8.22	81.20	543.17	157.80	198.25	443.64	11.43	288.03	1260.50
آذار 96-96	257.87	8.16	82.65	578.20	167.48	209.86	472.13	12.55	329.38	1323.28
نيسان 96-96	266.72	7.76	107.91	612.29	184.84	229.02	504.59	13.84	333.00	1399.89
أيار 96-96	280.40	8.44	99.20	620.47	180.72	245.96	539.97	14.38	388.37	1456.04
حزيران 96-96	300.06	10.46	108.50	623.35	193.22	237.38	583.96	18.69	406.62	1538.18
تموز 96-96	285.75	10.50	109.63	626.21	191.55	245.30	3328.10	20.95	400.30	1529.17
أب 96-96	318.79	11.81	125.78	611.79	190.72	241.16	649.82	24.13	438.53	1602.59
أيلول 96-96	323.86	10.07	129.74	618.02	191.78	242.04	698.69	26.95	443.38	1660.64
تشرين أول 96-96	298.47	10.50	139.37	615.58	192.32	249.94	673.78	26.63	465.84	1633.93
تشرين 96-96	344.04	10.96	147.40	618.48	196.54	252.15	689.36	26.86	437.64	1674.47
كانون أول 96-96	338.88	11.65	138.84	645.65	203.01	259.74	711.97	27.85	469.93	1711.30
كانون ثان 97-97	179.34	13.57	117.89	174.56	202.11	279.04	209.15	29.96	500.80	1720.50
شباط 97-97	200.39	11.40	129.49	177.52	202.20	283.11	205.81	29.82	530.39	1792.12
آذار 97-97	189.75	12.57	150.08	177.95	204.90	290.83	192.80	33.33	572.23	1837.88
نيسان 97-97	194.25	15.31	136.38	177.14	205.80	285.76	204.86	32.59	527.28	1792.02
أيار 97-97	213.41	13.09	126.20	174.37	205.37	292.86	237.90	32.69	508.87	1828.06
حزيران 97-97	182.78	12.83	104.74	175.57	209.96	295.47	207.31	32.63	549.99	1787.99

المصدر : سلطة النقد الفلسطينية لعام 1996-1997 ، وملفات ماس للأعوام الأخرى.

\* الأرقام في هذا الجدول هي أرقام نهاية الشهر.

\*\* الأعمدة 2-10 لا تساوي العمود 11 بسبب الودائع في عملات أخرى.

\*\*\* الأرقام لا تشمل القدس الشرقية.

+ بملايين الدولارات الأمريكية.

Sources: Palestinian Monetary Authority for 1996-1997, and MAS files for others.

\* The figures refer to the end of period.

\*\* Columns 2-10 do not add up to column 11 because of deposits in other currencies

\*\*\* Excluding East Jerusalem.

+ In millions of US Dollars.



جدول A16: سعر اغلاق أسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في  
29 أيلول 1997

Table A16: The Closing Stock Prices of Companies Listed on the Palestine Securities Exchange for Sept. 29, 1997

Company Name اسم الشركة	Listing Date تاريخ الادراج	Closing price	
		Closing Price on Sept. 29 سعر الاغلاق في 29 من أيلول	Percentage Change Since Listing نسبة التغير منذ ادراج الشركة
Arab Insurance Establishment Co. شركة المؤسسة العربية للتأمين	18/2/97	\$3.97	- 29.3%
Arab Company for Paints Products الشركة العربية لصناعة الدهانات	19/5/97	\$1.76	- 3.85%
The Palestine Real Estate Investment Co. شركة فلسطين للاستثمار العقاري	7/4/97	\$1.38	- 2%
The Arab Real Estate Est. شركة المؤسسة العقارية العربية	18/2/97	\$13.24	- 14.6%
Arab Care Medical Services شركة الرعاية العربية للخدمات الطبية	30/7/97	\$1.75	- 1%
Gaza Ahliea Insurance Co. شركة غزة الأهلية للتأمين	18/2/97	\$1.11	- 14.5%
Jerusalem Cigarette Co. شركة سجائر القدس	30/7/97	\$6.90	+ 9%
Jerusalem Pharmaceutical Co. شركة القدس للمستحضرات الطبية	18/2/97	\$8.10	- 23.3%
National Insurance Co. شركة التأمين الوطنية	23/3/97	\$2.54	- 5.3%
Palestine Development & Investment Inc. شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)	8/6/97	\$9.60	- 12.7%
The Palestine Telecommunications Co. شركة الاتصالات الفلسطينية	25/5/97	\$2.42	+ 22.7%
The Palestinian Cement Co. شركة الاسمنت الفلسطينية	25/5/97	\$1.75	- 4.6%
Palestine International Bank بنك فلسطين الدولي	31/3/97	\$1.48	+ 5%
Palestine Investment Bank بنك الاستثمار الفلسطيني	23/3/97	\$11.70	0%
Palestine Investment & Development Co. الشركة الفلسطينية للاستثمار والائماء	18/2/97	\$1.17	- 27.8%
Al-Quds Bank for Development & Investment بنك القدس للتنمية والاستثمار	19/5/97	\$1.00	- 4.8%

Source: Palestine Securities Exchange

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية.  
Ltd.